المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

أثر النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول وتحويلات العاملين في الخارج على الفقر في الدول النامية [1]

د. عبير شعبان عبده عبد الحفيظ
أستاذ الاقتصاد المساعد- قسم الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
abeershabanabdou@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2023/9/17، وتم قبوله للنشر في 2023/10/9.

الملخص

سعى هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول وتحويلات العاملين في الخارج على معدلات الفقر في الدول النامية باستخدام بيانات مقطعية عن 73 دولة، متوسط للفترة (2000– 2019). وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على تقدير نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

وتشير نتائج التقدير إلى أن معدل الفقر ينخفض كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، وانخفضت عدم العدالة في توزيع الدخول. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن تحويلات العاملين في الخارج لا تسهم في تخفيض الفقر، فضلاً عن ذلك وجدت الدراسة أن التحويلات ترفع النمو الاقتصادي وتخفض عدم العدالة في توزيع الدخول وترفع معدلات الالتحاق في التعليم الثانوي لكن تلك التأثيرات كانت غير معنوية إحصائياً. بالإضافة إلى ما سبق، خلصت الدراسة إلى أن التعليم يخفض معدل الفقر بينما التضخم يرفعه.

وتوصي الدراسة بضرورة زيادة معدل النمو الاقتصادي لأنه عامل أساسي في علاج الفقر، كذلك يجب تحسين عدالة توزيع الدخل، حيث يساعد ذلك في تخفيض معدل الفقر، كذلك يرفع من تأثير النمو الاقتصادي على الفقر. تشجيع الهجرة وتشجيع التحويلات للداخل وتوظيفها في حفز النمو الاقتصادي ودعم الفقراء. كذلك يجب الاهتمام بالتعليم ومكافحة التضخم مما يسهم في خفض معدل الفقر.

الكلمات الدالة: الفقر، النمو الاقتصادي، عدم العدالة في توزيع الدخول، تحويلات العاملين في الخارج، الدول النامية، طريقة المربعات الصغرى.

Abstract

The Effect of Economic Growth, Income Inequality and Workers' Remittances on the Poverty in the Developing Countries

This Paper tried to analyze and estimate the effect of economic growth, income inequality and remittances on the poverty headcount ratio in the Developing countries using Cross-Section data from countries; average

over the 2000- 2019 period. In This study, we estimated linear multi-regression model using OLS method.

The estimation results indicated that the Poverty headcount ratio decreases as the rate of economic growth increases and the income inequality decreases. The results also showed that worker's remittances do not contribute to poverty reduction, but they raise economic growth, reduce income inequality and raise enrollment rates in secondary education, and these effects were statistically insignificant. In addition, the study concluded that education reduces poverty rate while inflation raises it.

The study recommends the need to increase the rate of economic growth because it is a key determinant in treating poverty, as well as improving the equity of income distribution as this helps to reduce the poverty rate. It should encourage migration and encourage remittances and should use them in boost of economic growth and help of the poor. Education and inflation must also be addressed, which would contribute to reducing poverty.
Key Words: Poverty, Economic Growth, Income Inequality, workers' Remittances, Developing Countries, OLS Method.

1- مقدمة

تُعد مشكلة الفقر من المشكلات التي تنال اهتمام الجميع سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الحكومات أو على مستوى المنظمات الدولية، فعلى المستوى الأكاديمي يسعى عديد من الباحثين إلى دراسة مشكلة الفقر من حيث التعريف ومن حيث القياس، وكذلك من حيث الأسباب والعلاج. وتجعل الحكومات مشكلة الفقر ضمن أولوياتها، وتسعى دائماً إلى إيجاد حلول لها. وبالنسبة للمنظمات الدولية يُعد التخلص من الفقر قضية عالمية، وقد جاء التخلص من الفقر على رأس أهداف التنمية للألفية الجديدة (2000– 2015)، وأيضاً جاء على رأس أهداف التنمية المستدامة (2016–2030) (United Nations, 2015, 2018).

وقد تعددت وتطورت مفاهيم الفقر مع تطور مفاهيم التنمية الاقتصادية وظهور مفهوم التنمية البشرية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث يُعرف الفقر وفقاً لعدة مداخل، فمن **وجهة النظر التقليدية** يُعرف الفقر على أنه " انخفاض دخل الأسرة عن المستوى الذي يُمكنها من توفير المتطلبات الأساسية من غذاء ومسكن وملبس وغيرها من السلع الضرورية". ووفقاً لهذا المفهوم يرتبط الفقر بمتوسط دخل الفرد أو الأسرة ويُعرف بفقر الدخل، ويُقاس الفقر وفقاً لهذا المفهوم بالنسبة من

السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لضمان حد أدنى من مستوى المعيشة الذي يضمن حياة الفرد. كما يُعرف الفقر من **وجهة نظر التنمية البشرية** على أنه الحرمان من الثلاثة أبعاد الرئيسية للتنمية البشرية وهي: الحرمان من الحق في حياة صحية وطويلة، والحرمان من حق اكتساب المعرفة، والحرمان من حق العيش حياة كريمة، ويقيس دليل الفقر البشري Human Poverty Index (HDI) مقدار الحرمان في تلك الأبعاد. وقد نبه مفهوم الفقر البشري إلى أن الفقر له جوانب متعددة ولا يقتصر فقط على فقر الدخل، حيث إن الفقر وفقاً للتنمية البشرية لا يعني الحرمان من الموارد المادية فقط، بل يشمل أيضاً القصور في عديد من الجوانب المهمة مثل التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية والمجتمعية والسياسية (UNDP, 1997; Siwar et al., 2020; Pogge, 2023). كذلك طُور مفهوم الفقر متعدد الأبعاد Multidimensional Poverty في 2010، بالتعاون بين البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وجامعة Oxford، الذي يأخذ متوسط الحرمان في ثلاثة أبعاد أيضاً هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة، حيث تُعد الأمية ظاهرة للحرمان في مجال التعليم، ويُعد الأفراد بدون وظيفة أو بدخل منخفض وغير منتظم حرماناً في مستوى المعيشة، ويدخل الأفراد بدون مياه نظيفة وصرف صحي ضمن الحرمان لأن عدم توفر تلك الخدمات يساعد في انتشار الأمراض. ويُعرف الفقر وفقاً لمفهوم الفقر متعدد الأبعاد على أنه الأفراد الذين لا يستطيعون توفير متطلبات الحياة الأساسية من غذاء وملبس ومسكن وتعليم وصحة ومياه نظيفة وهواء نظيف، وبالتالي وفقاً لهذا التعريف أيضاً يُوجد للفقر أبعاد متعددة تتخطى مفهوم فقر الدخل (Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2018).

وتشير التقديرات إلى أن معدلات الفقر تتفاوت بين المناطق الجغرافية بالعالم، فكما يتضح من الشكل رقم (2-1) بالملحق رقم 2، كان 15 % تقريباً من السكان في الدول النامية يعيشون على أقل من 1.90 دولار لليوم خلال الفترة (2009-2019)، وكان معظم الفقراء يقطنون أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث كان 43% من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون على أقل1,90 دولار لليوم، وكانت النسبة المناظرة في جنوب آسيا 19,2% وذلك كمتوسط للفترة (2009-2019). كذلك بلغ دليل الفقر المتعدد 0,105 في الدول النامية، وكان أعلى أيضاً في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، حيث بلغ 0,285 ، 0,131 على التوالي، كما يتضح من الشكل رقم (2-2) بملحق 2، فضلاً عن ذلك كان 9,5% تقريباً من سكان الدول النامية يعيشون في فقر مدقع متعدد

الأبعاد، و15,2% عرضة للوقوع في الفقر متعدد الأبعاد، وكانت النسب أعلى بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، حيث كان 31% من السكان تقريباً يعيشون في الفقر المدقع متعدد الأبعاد، و 19% معرضون للوقوع في الفقر متعدد الأبعاد، كما يتضح من الشكل رقم (2–3). كذلك كان 45% من الفقر متعدد الأبعاد في الدول النامية يرجع لانخفاض مستوى المعيشة، و30% تقريباً يمثل الحرمان من التعليم، و25% تقريباً يرجع إلى الحرمان من الصحة، كما يتضح من الشكل رقم (2–4) بملحق 2.

1–1: مشكلة البحث: يمثل تخفيض معدل الفقر هدفاً أساسياً في كل الدول بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة. ووفقاً للأمم المتحدة يُعد عالم بلا فقر الهدف الأول في أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، تلك التي تهدف إلى التخلص من الفقر المدقع على مستوى العالم بحلول عام 2030. وعلى الرغم من أن معدل الفقر (عند 2,15 $، % من السكان) انخفض خلال الفترة (2000–2019) على مستوى العالم من 29,3% عام 2000 إلى 8,5% عام 2019، إلا أنه ظل عند مستوى مرتفع في الدول منخفضة الدخل، كما يتضح من الشكل رقم (2–5) بملحق 2. كذلك حدث تحسن في معدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع لكن ظل أداء الدول منخفضة الدخل ضعيفاً، كما يتضح من الشكل رقم (2–6) والشكل رقم (2–7) بملحق 2. كما حدث تحسن في مؤشرات التعليم لكن ظل أيضاً أداء الدول منخفضة الدخل أقل، كما يتضح من الشكل رقم (2–8) والشكل رقم (2–9) بملحق 2. فضلاً عن ذلك، تُعد مصيدة الدخل المتوسط the middle-income trap من المشكلات الخطيرة في الدول النامية، ويقصد بها أن النمو الاقتصادي يتباطأ بعد وصول الدولة إلى شريحة الدول متوسطة الدخل، وبالتالي الوصول إلى شريحة الدول مرتفعة الدخل يصبح غير ممكن (Taghizadeh-Hesary et al., 2021). ولذلك تسعى الدول إلى البحث عن السبل المختلفة التي تمكنها من القضاء على الفقر وتخطي مصيدة الدخل المتوسط وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. ويُعد النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في التوزيع من العوامل التي تُعول عليها الدول النامية في تخفيض معدلات الفقر. كذلك يمكن أن تسهم تحويلات العاملين في الخارج–باعتبار أنها مصدر للتمويل والصرف الأجنبي– في تحفيز النمو الاقتصادي، وتخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول، وتكوين رأس المال المادي والبشري، مما يساعد في تخفيض معدلات الفقر في الدول المتلقية لتلك التحويلات. وعلى الرغم أنه يوجد شبه اتفاق حول أن زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول ترفع معدلات

الفقر، إلا أنه يوجد جدل حول تأثير النمو الاقتصادي وتحويلات العاملين في الخارج على معدلات الفقر. فوجدت بعض الدراسات أن النمو الاقتصادي قد لا يخفض معدلات الفقر بسبب أنه غالباً يصاحبه عدم عدالة في التوزيع، وبسبب النمو السكاني، كما أن مساهمته في تخفيض الفقر متعدد الأبعاد قليلة (الباجوري، 2020؛ Balasubramanian et al., 2023؛ Dubey & Tiwari, 2018). كذلك على الرغم من أن تحويلات العاملين في الخارج يمكن أن تساعد في توفير رأس المال وزيادة الادخار والاستثمار، وبالتالي تحفز النمو الاقتصادي وتخفض الفقر، إلا أن التحويلات قد توجه للاستهلاك وأن جزءً صغيراً منها يوجه للادخار أو الاستثمار، وأن عائدها غالباً يفيد فقط الأسر المتلقية لها دون أن يكون لها تأثير على الاقتصاد ككل (Bouoiyour and Miftah, 2016; Mansour et al., 2011). ووجدت بعض الدراسات أن التحويلات تسهم في تخفيض معدل الفقر، وأشار البعض الأخر إلى أن التحولات قد لا تؤثر على معدلات الفقر في الدول المستقبلة لها، أو قد تؤثر حتى بالسلب من خلال أن التحويلات قد ترفع عدم العدالة في توزيع الدخل، كما أنها قد لا تذهب إلى تمويل الاستثمار، وقد تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية وتحويل الموارد من قطاع السلع القابلة للتبادل إلى قطاع السلع غير القابلة للتبادل (Acheampong, 2021; Khan et al., 2022). وأوضح البرنامج البحثي للبنك الدولي عن الهجرة الخارجية والتنمية The World Bank International Migration and Development Research Program أن التحويلات تخفض حجم وشدة الفقر، حيث إن زيادة 10% في التحويلات تخفض الفقر بنسبة 3,5%، ومع ذلك أشار إلى أنه ليس بالضرورة أن تتلقى الدول الأعلى فقراً تحويلات أكثر، كما أن الدول الأعلى فقراً مثل دول أفريقيا جنوب الصحراء–التي بها نسبة مرتفعة من الفقراء كما أشرنا سابقاً– لا تنتج معدلات هجرة دولية عالية، وبالتالي تتلقى تحويلات أقل (Taghizadeh–Hesary et al., 2021). يؤيد ما سبق أن البيانات توضح وجود تباين كبير بين الدول من حيث معدلات النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخل وحجم التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا صاحبه وجود تفاوت بينها في معدلات الفقر أيضاً، كما يتضح من الجدول رقم (1–1) بالملحق رقم 1. فهل تسهم زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض عدم العدالة وزيادة تحويلات العاملين في الخارج في تخفيف حدة الفقر في الدول النامية؟ وهل التباين بين الدول النامية في معدلات النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول ونسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي يفسر التباين بينها في معدلات الفقر؟

1-2: أهداف البحث: هَدَفَ البحث الحالي إلى تحليل تأثير كل من النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول وتحويلات العاملين في الخارج على معدل الفقر بالدول النامية على ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة؛ كما هَدَفَ البحث إلى عرض تطور معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي ومعامل جيني وتحويلات العاملين في الخارج في عينة من الدول النامية محل الدراسة، هذا فضلاً عن قياس تأثير النمو الاقتصادي وعدم العدالة في التوزيع وتحويلات العاملين في الخارج على معدل الفقر في تلك الدول، وذلك من خلال استخدام بيانات مقطعية متوسط للفترة (2000-2019).

1-3: أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى أن تخفيض معدل الفقر من الأهداف الرئيسية في كل الدول، وبالتالي يجب البحث عن العوامل التي تسهم في تحقيق هذا الهدف. ويُعد النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول وتحويلات العاملين في الخارج من العوامل المؤثرة في معدلات الفقر وفقاً للدراسات السابقة، لكن تأثيرها غير محدد، لذا يتطلب الأمر مزيداً من التحليل لتقييم التطورات التي حدثت في معدلات النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع وتحويلات العاملين في الخارج وقياس تأثيرها في معدلات الفقر.

1-4: فروض البحث: سعى البحث إلى اختبار الفروض التالية:

- تسهم زيادة معدل النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات الفقر في الدول النامية.
- يسهم التحسن في عدالة توزيع الدخول في تخفيض معدلات الفقر في الدول النامية.
- تسهم زيادة تحويلات العاملين في الخارج في تخفيض معدلات الفقر في الدول النامية.

1-5: منهج البحث: استخدم البحث منهج الاستنباط من خلال عرض نتائج النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول وتحويلات العاملين في الخارج على معدل الفقر، فضلاً عن ذلك استخدم البحث منهج الاستقراء من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بتطور معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي ومعامل جيني وتحويلات العاملين في الخارج في الدول النامية محل الدراسة. واستخدم البحث أيضاً أدوات التحليل القياسي لتقدير تأثير النمو الاقتصادي وعدم العدالة في التوزيع وتحويلات العاملين في الخارج على معدل الفقر في عينة الدراسة.

1-6: بيانات البحث: استخدم البحث بيانات مقطعية Cross Section Data عن 73 دولة نامية متوسط للفترة (2000-2019)، وقد تم اختيار الفترة الزمنية وعينة الدول وفقاً للبيانات المتاحة، ويساعد استخدام القيم المتوسطة في تقليل عدم التجانس بين الدول داخل عينة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators، ويوضح الجدول رقم (1-1) بالملحق رقم 1 بيانات الدراسة.

1-7: خطة البحث: تم تقسيم البحث بعد المقدمة كالتالي: يتناول الجزء الثاني تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول وتحويلات العاملين في الخارج والفقر في ضوء النظريات الاقتصادية، ويقدم الجزء الثالث نتائج الدراسات التطبيقية في هذا الصدد، ويعرض الجزء الرابع تطور معدل الفقر والنمو الاقتصادي ومعامل جيني والتحويلات في عينة الدراسة، ويتناول الجزء الخامس النموذج المستخدم في الدراسة ونتائج التقدير، ويشرح الجزء السادس من البحث أهم النتائج والتوصيات.

2-الأساس النظري للعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي وعدم عدالة التوزيع وتحويلات العاملين في الخارج

أ- **الفقر والنمو الاقتصادي:** وفقاً للنظرية الاقتصادية يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والذي يعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى تخفيض معدل الفقر، حيث إن النمو الاقتصادي يرفع متوسط دخل الفرد وهذا بالتبعية يرفع دخل الفقراء، وذلك من خلال رفع الأجور وزيادة التوظيف بشرط أن يستفيد الفقراء من ذلك (Lee & Sissons, 2016). في الأدبيات التقليدية للتنمية الاقتصادية كان التركيز على كيف يؤدي النمو الاقتصادي إلى تخفيض الفقر، حيث يرفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد ليزيد دخل الفقراء وهذا ما يعرف بأثر التساقط أو التقاطر trickle- down effect الذي يقصد به التدفق الرأسي للدخل من الأغنياء إلى الفقراء بمعدل ثابت. فوفقاً لهذا الأثر تذهب منافع النمو الاقتصادي أولاً إلى الأغنياء، ثم يلي ذلك الفقراء بمجرد أن يبدأ الأغنياء في إنفاق مكاسبهم من النمو الاقتصادي (Chhibber & Nayyar, 2008). وترتب على الأخذ بهذا المفهوم أنه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كان التركيز في الدول النامية على زيادة الاستثمار للتسريع

بمعدلات النمو الاقتصادي، وذلك على اعتبار أن النمو الاقتصادي من العوامل الأساسية في القضاء على الفقر. لكن لُوحِظَ عدم انخفاض الفقر مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وذلك بسبب تزايد عدم العدالة في توزيع الدخول مع النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي ضروري لتخفيض الفقر إلا أنه ليس بالضرورة أن يستفيد منه الفقراء. ومن هنا بدأ يظهر مصطلح النمو الداعم للفقراء pro–poor growth الذي يعني النمو الاقتصادي الذي يستوعب العمالة ويكون مقروناً بسياسات وبرامج تقلل من عدم العدالة وتضمن خلق فرص عمل ودخل للفقراء وخاصة النساء والمجموعات الأقل حظاً. بمعنى أخر يشير النمو الداعم للفقراء إلى النمو الاقتصادي الذي يُمَكِن الفقراء من المشاركة في والاستفادة من النشاط الاقتصادي وبدرجة حتى أكبر من استفادة الأغنياء. وبالتالي تتطلب استراتيجية النمو الداعم للفقراء إزالة كل السياسات المتحيزة ضد الفقراء وتصميم سياسات اقتصادية موجهة للفقراء، تلك التي تجعلهم يستفيدون بشكل جوهري من اقتصاد الدولة. الهدف من استراتيجية النمو الداعم للفقراء هو أن يسفر النمو الاقتصادي عن زيادة في دخل الفقراء بأكبر من الزيادة في دخل غير الفقراء، أي أن يستفيد الفقراء من النمو الاقتصادي بدرجة أكبر من غير الفقراء، مما ينتج عنه تخفيض عدم العدالة بين الفقراء والأغنياء (Chhibber & Nayyar, 2008; Siwar et al., 2020). ويعاب على استراتيجية النمو الداعم للفقراء أنها تركز على فقر الدخل، وإلغاء فقر الدخل لا يعني بالضرورة إلغاء الأبعاد الأخرى للفقر. لذلك ظهر مؤخراً مفهوم النمو الشامل أو الاحتوائي inclusive growth الذي يتعدى قضية الفقر والمساواة في توزيع الدخل ليشمل غيرها من قضايا المساواة والحد من التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة سواء وفقاً للنوع والهوية والعرق، بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية مثل تحسن مؤشرات التعليم والصحة، وكذلك البعد الخاص بالحفاظ على البيئة، بصورة تساعد في النهاية في تحقيق التنمية المستدامة، وأن يكون النمو شمولي بمعنى أنه يشمل قطاعات متعددة ويضم جزء كبير من قوة العمل داخل الدولة، ويربط بين المحددات الجزئية والكلية للنمو الاقتصادي، ويهتم بتحسين الانتاجية بدلا من التركيز على إعادة التوزيع لعلاج الفقر وزيادة دخل الفقراء (الباجوري، 2020 & Ianchovichina Lundstrom, 2009;). وقد أشار عديد من الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي محدد أساسي للفقر، حيث إن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن أن تساعد في رفع متوسط دخل الفرد

وإتاحة وظائف أكثر وتحسن عدالة توزيع الدخول (Vanegas, 2014; Inoue, 2018; Acheampong et al., 2021; Khan et al., 2022; Balasubramanian et al., 2023). لكن في نفس الوقت أشارت دراسات أخرى إلى أن تأثير النمو الاقتصادي على الفقر يعتمد على عوامل عدة. فقد أشارت دراسة Chhibber & Nayyar (2008) إلى أن النمو الاقتصادي يساعد في تخفيض الفقر، ولكن قيمة مرونة الفقر بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي ترتبط بعدالة توزيع الدخل والتعليم والتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص وإجراءات إنشاء المشروعات. وأشارت دراسة الباجوري (2020) إلى أن ارتفاع معدلات النمو السكاني وتدني مستوى التعليم في دول إقليم حوض النيل يخفضان من النمو الاقتصادي ويخفضان من قدرته على عالج مشكلة الفقر في تلك الدول. وأشارت دراسة Lee & Sissons (2016) إلى أن النمو الاقتصادي كان له تأثير قليل على الفقر في بريطانيا خلال فترة الدراسة (2000–2008)، حيث إن بعض المدن البريطانية حققت معدلاً مرتفعاً للنمو الاقتصادي لكن أداءها في تخفيض الفقر كان متوسطاً، والبعض الأخر حقق نمواً متوسطاً لكن صاحب ذلك انخفاضاً كبيراً في الفقر. كذلك خلصت دراسة Balasubramanian et al. (2023) إلى أن النمو الاقتصادي يسهم بدرجة أكبر في تخفيض فقر الدخل مقارنة بالفقر متعدد الأبعاد.

ب- **الفقر وعدالة توزيع الدخول**: تسهم زيادة العدالة في توزيع الدخول مع ثبات العوامل الأخرى في علاج مشكلة الفقر، فضلاً عن ذلك يساعد النمو الاقتصادي في علاج الفقر إذا صاحبه زيادة عدالة توزيع الدخول، لكن إذا صاحب الارتفاع في النمو الاقتصادي زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول فإن النمو الاقتصادي المتحقق لن يؤد إلى تخفيض الفقر، حيث تكون استفادة الفقراء أقل مقارنة باستفادة الأغنياء. وكما أشار Kuznets (1955)، قد يصاحب النمو الاقتصادي –على الأقل في الفترة القصيرة– زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول التي يمكن أن تصاحب ظهور الاحتكار في الأسواق وظهور الاستحواذ والاندماج في الأسواق، وبالتالي لن يكون النمو الاقتصادي في هذه الحالة فعالاً في تخفيض معدلات الفقر. وقد أشار عديد من الدراسات إلى أن عدالة التوزيع عامل أساسي في تخفيض معدلات الفقر في الدول النامية (Vanegas, 2014; Inoue, 2018; Acheampong et al., 2021; Khan et al., 2022; Balasubramanian et al., 2023). بالإضافة إلى ذلك، أشارت دراسة

Chhibber & Nayyar (2008) إلى أن القيمة المطلقة لمرونة الفقر بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي تزيد مع انخفاض عدم العدالة في توزيع الدخل. وخلصت دراسة Ncube et al. (2014) باستخدام بيانات عن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1985–2009) إلى أن عدم العدالة في توزيع الدخول تخفض النمو الاقتصادي وترفع معدل الفقر في المنطقة. وأشارت دراسة Lee & Sissons (2016) إلى أن الانخفاض الذي حدث في الفقر في المدن البريطانية في العقد الأول من الألفية الجديدة كان يرجع لإعادة التوزيع لكن لا يرجع إلى النمو في الأجور أو التوظيف. وأشارت دراسة Dubey & Tiwari (2018) إلى أن النمو الاقتصادي ساعد في تخفيض الفقر في الهند بصفة عامة، لكن أثره كان متباين بين المناطق الجغرافية، وكانت الزيادة في عدم العدالة هي المسؤولة عن هذا التباين.

ج- **الفقر وتحويلات العاملين في الخارج:** وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة يمكن لتحويلات العاملين في الخارج أن تسهم في تخفيض الفقر في الدول النامية من خلال زيادة دخول الأُسر الفقيرة وزيادة استهلاكهم (Huay & Bani, 2018; Masron & Subramaniam, 2018; Inoue, 2018)، ويمكن أن تسهم التحويلات في تخفيض الفقر بطريق غير مباشر من خلال عدة قنوات أهمها على النحو التالي:

1- **زيادة النمو الاقتصادي:** يمكن لتحويلات العاملين في الخارج أن تسهم في تخفيض معدل الفقر من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتلقية لتلك التحويلات، حيث إن الزيادة في تحويلات العاملين في الخارج يمكن أن تحفز معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الادخار والاستهلاك والاستثمار وتوفير التمويل وزيادة الطلب الكلي. وقد خلصت دراسة Meyer & Shera (2017) عن ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا ومولدوفا ورومانيا والبوسنة والهرسك خلال الفترة (1999–2013) إلى أن تحويلات العاملين في الخارج لها أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وأشارت دراسة Zaman et al. (2021) عن بنجلادش والصين ومصر والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان والفلبين خلال الفترة (1990– 2014)، إلى أن تحويلات العاملين في الخارج كان لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كذلك أشارت دراسة Khan (2023) عن الهند خلال الفترة (1976–2021) إلى أن الزيادة في التحويلات كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل.

2- **تحسين هيكل توزيع الدخول:** يمكن أن تسهم تحويلات العاملين في الخارج في تحسين هيكل توزيع الدخل إذا كانت تذهب إلى الأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل. فقد خلصت دراسة Akobeng (2016) عن 41 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (1981-2010) إلى أن زيادة التحويلات بنسبة 10% تخفض معامل جيني بنسبة 1,5%. وأشارت دراسة Vacaflores (2018) عن 18 دولة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2000-2013) إلى أن الزيادة في تحويلات العاملين في الخارج تخفض عدم العدالة في توزيع الدخول من خلال أنها ترفع دخول الشرائح الأقل دخلاً من السكان مقارنة بالشرائح الأعلى دخلاً. كذلك أشارت دراسة Kóczán & Loyola (2021) عن المكسيك خلال الفترة (1989-2014) إلى أن تحويلات العاملين في الخارج تخفض عدم العدالة في توزيع الدخول.

3- **تمويل الاستثمار في رأس المال البشري:** يمكن أن تؤثر تحويلات العاملين في الخارج على معدلات الفقر من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم والصحة والتغذية للمناطق الفقيرة والفئات منخفضة الدخل، الأمر الذي يسهم في زيادة مهاراتهم وقدراتهم الإنتاجية، وبالتالي يزيد من فرصة حصولهم على وظائف في القطاع الرسمي وبأجور مرتفعة. وأشارت دراسة Mohammed (2022) إلى أن تحويلات العاملين في الخارج كان لها تأثير إيجابي ومعنوي على التنمية البشرية في دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2004-2018). كذلك أشارت دراسة Berloffa & Giunti (2019) إلى أن التحويلات ترفع الإنفاق على الرعاية الصحية والسكن لكن يقل الوزن النسبي للإنفاق على التعليم والملابس والنقل وذلك وفقاً لبيانات دراسة القطاع العائلي في بيرو 2011. وأشارت دراسة Hines & Simpson (2019) باستخدام بيانات من دراسة هجرة القطاع العائلي في كينيا 2009 إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم التحويلات التي يستقبلها القطاع العائلي وبين إنفاقه على التعليم وذلك لكل مراحل التعليم. وأشارت دراسة Bouoiyour & Miftah (2016) باستخدام بيانات عن مستوى المعيشة في القطاع العائلي في المغرب عام 2007 إلى أن معدل الالتحاق بالتعليم أعلى للأطفال في الأُسر التي تتلقى تحويلات، ومعدل تسربهم من المدارس أقل ونسبة عمالة الأطفال في تلك الأُسر أقل، كما أن فرصة تعليم الإناث

أعلى. وأشارت دراسة Mansour et al. (2011) إلى أن تحويلات العاملين في الخارج كان لها أثر إيجابي على حضور الطلاب للمدارس وعلى نتائجهم وذلك باستخدام بيانات الإنفاق والدخل للقطاع العائلي في الأردن عام 2006. وأشارت دراسة Aslam & Sivarajasingham (2023) إلى أن تحويلات العاملين في الخارج أسهمت في تكوين رأس المال البشري في سيريلانكا خلال الفترة (1975-2020).

3- الدراسات السابقة

قام عديد من الدراسات بقياس أثر النمو الاقتصادي وعدم العدالة في التوزيع وتحويلات العاملين في الخارج على الفقر، واستخدمت معظمها بيانات سلسلة زمنية مقطعية panel data، وبعضها اعتمد على بيانات من دراسات القطاع العائلي. وخلصت معظم الدراسات إلى أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض عدم العدالة في التوزيع وزيادة تحويلات العاملين في الخارج يسهم في تخفيض معدل الفقر، وفي الجزء التالي سوف يتم استعراض بعض تلك الدراسات بإيجاز.

- دراسة Chhibber & Nayyar (2008) استخدمت بيانات عن 52 دولة خلال الفترة (1990-2000)، واعتمدت في التقدير على طريقة feasible generalised least squares (GLS) في ظل التأثيرات الثابتة. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يسهم في تخفيض الفقر، وأن مرونة الفقر بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي قُدرت بنحو -2، وأن القيمة المطلقة للمرونة تزيد مع انخفاض عدم العدالة في توزيع الدخول وزيادة التعليم وإتاحة التمويل المصرفي للقطاع الخاص وتخفيض إجراءات إنشاء المشروعات.
- دراسة Pfau & Giang (2010) استخدمت بيانات عن فيتنام خلال السنوات 1992/ 1993 و 1998/1997 و 2002 و2004، واعتمدت في التقدير على a logistic regression model، وخلصت الدراسة إلى أن تحويلات العاملين في الخارج كان لها دور في تخفيض معدل الفقر في فيتنام خلال سنوات الدراسة.
- دراسة Perera and Lee (2013) استخدمت بيانات عن تسع دول نامية في آسيا خلال الفترة (1985-2009)، واعتمدت في التقدير على طريقة Generalized Method of Moments (GMM). وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي عامل أساسي في خفض معدل الفقر، بينما لا يؤثر على عدم عدالة التوزيع.

- دراسة Vanegas (2014) استخدمت بيانات عن خمس دول في أمريكا الوسطى هي: كوستاريكا، وسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، خلال الفترة (1980–2012)، واعتمدت على التقدير باستخدام طريقة pooled OLS، وطريقة the fixed effects (FE). وخلصت الدراسة إلى أن معدل الفقر يتأثر سلبياً بالتغيرات في متوسط دخل الفرد، وإيجابياً بالتغيرات في عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث إن زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 1% تخفض معدل الفقر بنسبة 0,97%، وزيادة معامل جيني بنسبة 1% ترفع معدل الفقر بنسبة 1,4%.
- دراسة Akobeng (2016) استخدمت بيانات عن 41 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء متوسط لكل خمس سنوات خلال الفترة (1981–2010)، واعتمدت في التقدير على two–stage least squares instrumental variable (2SLS–IV) approach وطريقة two–step dynamic system generalised method of moment (SGMM). وخلصت الدراسة إلى أن التحويلات تسهم في تخفيض الفقر وعدم العدالة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وأن تأثير التحويلات على الفقر وعدم العدالة يكون أقوى في الدول التي بها نظام مالي جيد.
- دراسة Lee & Sissons (2016) استخدمت بيانات عن بريطانيا خلال الفترة (2001– 2008)، واعتمدت في التقدير على طريقة التأثيرات الثابتة fixed effects وطريقة المتغيرات الوسيطة IV model. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي أسهم في تخفيض الفقر لكن لم يكن احتوائي Inclusive، حيث صاحب النمو الاقتصادي زيادة في الأجور للشريحة الأعلى من الدخل، بينما لم ترتفع الأجور للشريحة الدنيا من الدخل، كذلك لم يؤثر النمو الاقتصادي على معدل توظيف العمالة الأقل مهارة.
- دراسة Huay & Bani (2018) استخدمت بيانات عن 54 دولة نامية متوسط لكل خمس سنوات خلال الفترة (1981–2010)، واعتمدت على التقدير باستخدام طريقة The generalized method of moments (GMM). وخلصت الدراسة إلى أن زيادة 1% في تحويلات العاملين في الخارج تخفض معدل الفقر بنسبة 0,47%، وأن هذا الأثر يقل مع زيادة مستوى التعليم إلى 0,33%، أي أن التعليم يقلل من أثر التحويلات على الفقر، بمعنى أخر التحويلات تخفض الفقر بدرجة أكبر مع التعليم الأقل. كذلك خلصت الدراسة إلى أن معامل جيني له أثر إيجابي على

معدل الفقر، أي أن عدم العدالة في توزيع الدخل ترفع معدل الفقر، وأن التعليم والنمو الاقتصادي يخفضان معدل الفقر.

- دراسة Masron & Subramaniam (2018) استخدمت بيانات عن 44 دولة نامية خلال الفترة (2006-2014)، واعتمدت على التقدير باستخدام طريقة fixed effects وطريقة The generalized method of moments (GMM). وخلصت الدراسة إلى أن التحويلات والنمو الاقتصادي لهما أثر سلبي ومعنوي على معدل الفقر، أي أن تحويلات العاملين في الخارج والنمو الاقتصادي تخفضان معدل الفقر، كذلك خلصت الدراسة إلى أن معامل جيني ومعدل التضخم لهما أثر إيجابي على معدل الفقر، أي أن عدم العدالة في توزيع الدخل والتضخم يرفعان معدل الفقر.
- دراسة Inoue (2018) استخدمت بيانات سنوية عن 120 دولة نامية خلال الفترة (1980-2013)، واعتمدت في التقدير على طريقة generalized method of moments (GMM)، وخلصت الدراسة إلى أن التطور المالي والتحويلات يسهمان في تخفيض الفقر في الدول النامية، وأن التحويلات تُعد بديلاً للتطور المالي في علاج الفقر. كذلك توصلت الدراسة إلى أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يسهم في تخفيض الفقر، وأن ارتفاع معامل جيني ومعدل التضخم يرفعان معدل الفقر.
- دراسة Vacaflores (2018) استخدمت بيانات عن 18 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2000- 2013)، واعتمدت على طرق التقدير في حالة بيانات السلسلة الزمنية المقطعية panel data. وخلصت الدراسة إلى أن التحويلات لها تأثير سلبي ومعنوي على معدل الفقر ومعامل جيني، أي أن تحويلات العاملين في الخارج تسهم في تخفيض الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخول في أمريكا اللاتينية. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي يسهم في تخفيض الفقر.
- دراسة Wagle & Devkota (2018) استخدمت بيانات عن نيبال للسنوات 1996 و2004 و2011، واعتمدت على التقدير بطريقة التأثيرات العشوائية random effects، وخلصت الدراسة إلى أن تحويلات العاملين في الخارج أسهمت في تخفيض الفقر في نيبال لكن المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة كانت منخفضة بصفة عامة، وكانت غير موجودة في حالة قياس أثر التحويلات

من العاملين في الهند وذلك بسبب أن التحويلات من الهند كانت قليلة وغير مستقرة. كذلك أشارت الدراسة إلى أن التعليم يساعد في تخفيض معدل الفقر.

- دراسة Adeleye et al. (2020) استخدمت بيانات عن 58 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2000– 2015)، واعتمدت في التقدير على طريقة pooled OLS وطريقة Fixed effects وطريقة GMM. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يساعد في تخفيض الفقر، وأن زيادة عدم العدالة في التوزيع تزيد الفقر وتقلل من دور النمو في تخفيض الفقر، وأن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وعدم عدالة التوزيع تختلف بين الدول وفقاً للمناطق الجغرافية ومجموعات الدخل.
- دراسة Liu et al. (2020) استخدمت بيانات سنوية عن باكستان خلال الفترة (1980– 2017)، واعتمدت على التقدير بنموذج ARDL، وخلصت إلى أن النمو في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج والتوظف وتحويلات العاملين في الخارج لهم دور أساسي في تخفيض الفقر في الريف الباكستاني.
- دراسة Acheampong et al. (2021) استخدمت بيانات سنوية عن 44 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2010–2019)، واعتمدت على التقدير بطريقة instrumental variable generalized method of moment (IV-GMM). وخلصت الدراسة إلى أن تحويلات العاملين في الخارج ترفع معدلات الفقر في دول أفريقيا جنوب الصحراء بسبب أنها عادة توجه لدعم استهلاك الأسر الفقيرة، كما أن المواطنين الذين لم يهاجروا تكون رغبتهم أقل في العمل وكسب الدخل اعتماداً على التحويلات، كذلك قد تزيد التحويلات عدم العدالة في توزيع الدخول. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي يسهم في تخفيض معدلات الفقر في دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث إن زيادة معدل النمو بنسبة 1% تخفض معدل الفقر بنسبة تتراوح بين 0,32 % إلى 0,42%.
- دراسة Taghizadeh-Hesary et al. (2021) استخدمت بيانات عن 12 دولة أسيوية خلال الفترة (1981– 2018)، واعتمدت على التقدير بطريقة التأثيرات العشوائية. وخلصت الدراسة إلى أن زيادة التحويلات (كنسبة من GDP) بنسبة 1% تؤدي إلى تخفيض معدل الفقر بنسبة 0,19%، وتخفيض فجوة الفقر بنسبة 0,3%، وتخفيض نسبة شدة الفقر بنسبة 0,6%. كذلك توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع معدل التضخم يرفع معدل الفقر.
- دراسة Khan et al. (2022) استخدمت بيانات مقطعية عن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1991– 2019)، واستخدمت الدراسة طرق التحليل الخاصة ببيانات السلسلة

المقطعية مثل طريقة ordinary least square (OLS)، وطريقة panel random-effect، وطريقة system-GMM. وخلصت الدراسة إلى أن التحويلات والنمو الاقتصادي والمساعدات الأجنبية يسهمون بدور أساسي في تخفيض معدلات الفقر في الدول محل الدراسة.

- دراسة Kouadio & Gakpa (2022) استخدمت بيانات عن غرب أفريقيا خلال الفترة (1984–2015)، واعتمدت في التقدير على تحليل التكامل المشترك من خلال اختبار الحدود bound test ونموذج ARDL وطريقة Pooled Mean Group (PMG)، استخدمت متوسط الاستهلاك النهائي للفرد في القطاع العائلي كمتغير نائب للفقر. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يظل شرطاً ضرورياً لتخفيض الفقر، وأن النمو الاقتصادي يمكن أن يسهم أيضاً في تخفيض عدم عدالة توزيع الدخول في دول غرب أفريقيا إذا توفرت مؤسسات جيدة وتمت مكافحة الفساد.
- دراسة Balasubramanian et al. (2023) استخدمت بيانات سنوية عن 91 دولة خلال الفترة (1990–2018)، واعتمدت الدراسة على التقدير باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة في صورة الفروق من الدرجة الأولى. وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يخفض الفقر متعدد الأبعاد، وأن مرونة الفقر متعدد الأبعاد بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين −0,35 و− 0,46، لكن أشارت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يسهم أكثر في تخفيض فقر الدخل مقارنة بالفقر متعدد الأبعاد. كذلك خلصت الدراسة إلى أن عدم العدالة في توزيع الدخول لا تؤثر على الفقر متعدد الأبعاد، وفسرت ذلك بأن عدم العدالة المرتبطة بأبعاد الفقر مثل عدم العدالة في التعليم أو الصحة ربما تكون أكثر تأثيراً على الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بعدم عدالة توزيع الدخل.

اهتمت معظم الدراسات السابقة بقياس أثر عامل واحد فقط على معدل الفقر مثل أثر النمو الاقتصادي أو أثر عدم العدالة في التوزيع أو أثر التحويلات، لكن سعت الدراسة الحالية إلى قياس أثر ثلاثة متغيرات على الفقر وهي: النمو الاقتصادي وعدم العدالة في التوزيع وتحويلات العاملين في الخارج، وذلك للإلمام أكثر بأهم محددات الفقر في الدول النامية. كذلك استخدمت معظم الدراسات السابقة بيانات سلسلة زمنية مقطعية panel data بينما تعتمد الدراسة الحالية على البيانات المقطعية cross section متوسط للفترة (2000–2019)، فضلاً عن أن تلك الفترة تعكس الاهتمام العالمي بمشكلة الفقر ونتائج تطبيق أهداف التنمية للألفية الجديدة (2000–2015)، وتعكس أيضاً نتائج السنوات الأولى من تطبيق استراتيجية التنمية المستدامة (2016–2019).

4- تطور معدلات الفقر والنمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخل وتحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (2000-2019)

4-1: معدلات الفقر: خفضت الدول النامية الفقر المدقع- الأفراد الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار أمريكي- بدرجة كبيرة منذ بداية الألفية الجديدة، حيث انخفض معدل الفقر المدقع- كنسبة من السكان- في الدول النامية من 35% في 1990 إلى 12,4% في **2012** (Inoue, 2018, p. 59)، فضلاً عن ذلك يسعى العالم إلى تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى 3% بحلول 2030 ضمن أهداف التنمية المستدامة، لكن رغم ذلك معدل تخفيض الفقر بدأ يقل وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر المدقع سوف يظل عند 6% بحلول 2030 (Taghizadeh-Hesary et al., 2021). كما انخفض معدل الفقر- عند 2,15$، % من السكان- خلال الفترة ما بين عامي 2000، 2019 كما يتضح من الشكل رقم (2-5) بالملحق رقم 2. ورغم ذلك يوجد تفاوت كبير بين الدول في معدل الفقر، حيث كان متوسط معدل الفقر- عند 2,15$، % من السكان- خلال الفترة (2000-2019) 50% في الدول منخفضة الدخل، و23,2% في الدول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا، 12,2% في الدول متوسطة الدخل الشريحة العليا، كما يتضح من الشكل رقم (2-10) بملحق 2. كذلك يوجد تفاوت كبير في معدلات الفقر بين الدول في عينة الدراسة، ففي حين بلغ متوسط معدل الفقر خلال الفترة (2000-2019) حوالي 73% في مدغشقر، و66,6% في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و66% في بروندي، نجده على الجانب الأخر بلغ 12,6% في الصين، و9,7% في المغرب، و7,2% في ماليزيا، كما يتضح من الشكل رقم (1)، وكذلك كما يتضح من الجدول رقم (1-1) بملحق 1. ويلاحظ أن ذلك التفاوت بين الدول في معدل الفقر اقترن بوجود تفاوت بين الدول في معدل النمو الاقتصادي ومعامل جيني ونسبة تحويلات العاملين في الخارج ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ومعدل التضخم، كما يتضح من الجدول رقم (1-1) بملحق 1. كذلك يتضح من شكل رقم (2) أن معدلات الفقر أخذت في الانخفاض خلال الفترة (2004-2019) وربما نتج ذلك عن التزام الدول بتخفيض معدل الفقر كأحد أهداف التنمية للألفية الجديدة والتي كانت خلال الفترة من (2000-2015)، وكذلك كأحد أهداف التنمية المستدامة 2030.

شكل رقم (1): معدل الفقر (خط الفقر الوطني، % من السكان)، عدد من الدول، متوسط للفترة (2000-2019).

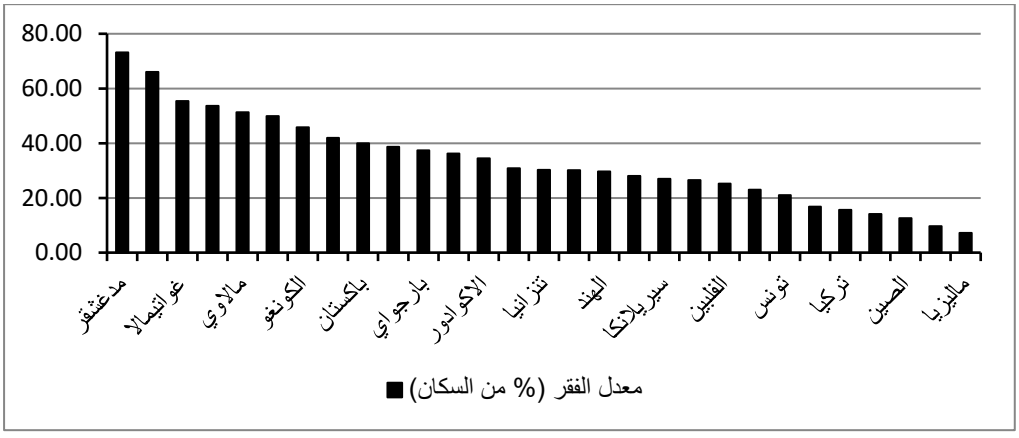

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1-1) بملحق رقم 1.

شكل رقم (2): معدل الفقر (خط الفقر الوطني، % من السكان)، عدد من الدول خلال الفترة (2004-2019)

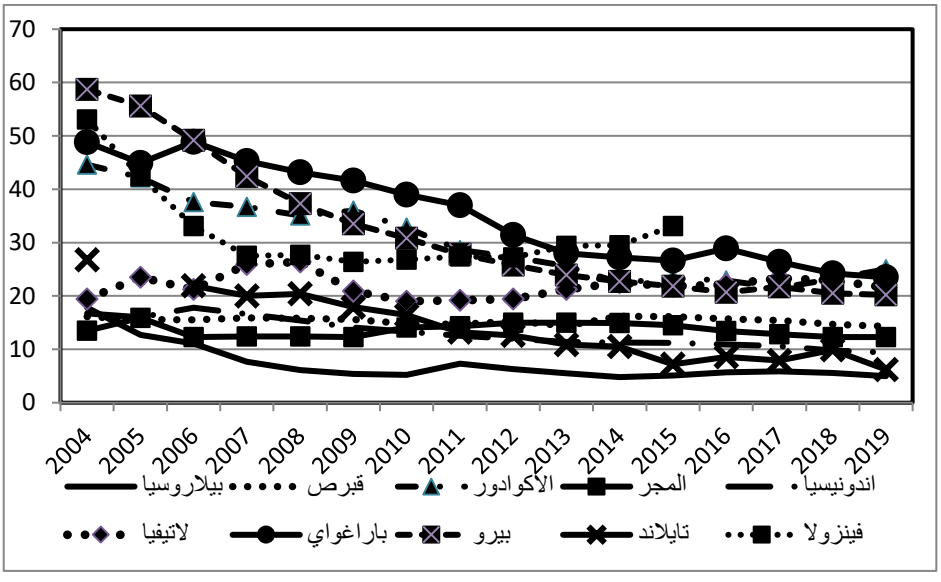

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات البنك الدولي World Development Indicators، متاح من خلال:
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=IND.

4-2: معدل النمو الاقتصادي: تشير البيانات إلى أن معدل النمو الاقتصادي حدث به تقلب خلال الفترة (2000-2019)، كما يتضح من الشكل رقم (2- 11) بملحق 2. كذلك يوجد تباين كبير بين

الدول في معدلات النمو الاقتصادي، ويلاحظ أن الدول منخفضة الدخل حققت أقل معدلات للنمو الاقتصادي، حيث كان متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000–2019) 0,8% في الدول منخفضة الدخل، و3,6% في الدول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا، و5,1% في الدول متوسطة الدخل الشريحة العليا، كما يتضح من الشكل رقم (2–12) بملحق 2. كما يوجد تباين كبير في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول في عينة الدراسة، ففي حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000–2019) حوالي 0,22% في مدغشقر، و–0,53% في الكونغو، و–0,81% في بروندي، نجده على الجانب الأخر بلغ 8,38% في الصين، و4,96% في الهند، 3,08% في ماليزيا، كما يتضح من الشكل رقم (1)، وكذلك كما يتضح من الجدول رقم (1–1) بملحق 1. وبمقارنة الشكل رقم (1) مع الشكل رقم (3)، يلاحظ أن الغالبية العظمى من الدول الأكثر فقراً كانت أقل نمواً.

شكل رقم (3): معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من GDP (%)، عدد من الدول، متوسط للفترة (2000–2019)

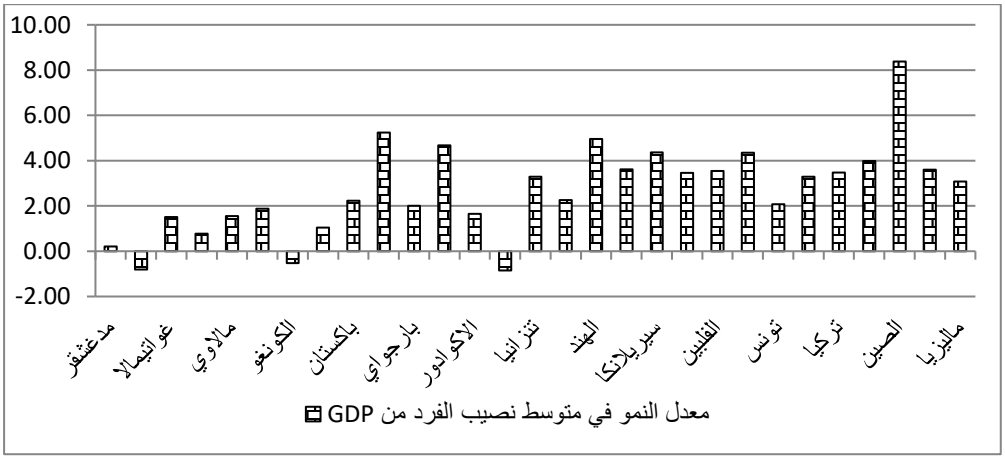

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1–1) بملحق رقم 1.

4–3: عدم العدالة في توزيع الدخول: يلاحظ أيضاً وجود تفاوت بين الدول في عدم عدالة توزيع الدخول، كما يتضح من الشكل رقم (4) والجدول رقم (1–1) بملحق 1، حيث في حين بلغ متوسط معامل جيني خلال الفترة (2000–2019) 30% في باكستان، و31% في مصر، و33% في بنغلادش، نجده تخطى 50% في دول مثل غواتيمالا وهندوراس وبارغواي وهي دول معدل الفقر بها مرتفع.

شكل رقم (4): معامل جيني (%)، عدد من الدول، متوسط للفترة (2000–2019)

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1–1) بملحق رقم 1.

4–4: تحويلات العاملين في الخارج: تُعد التحويلات مصدراً أساسياً للدخل والتمويل والصرف الأجنبي في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، لكن يلاحظ وجود تفاوت كبير بين الدول في نسبة تحويلات العاملين في الخارج من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كانت ترتفع تلك النسبة في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا. فقد بلغ متوسط نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2019) حوالي 2% في الدول منخفضة الدخل، و4,5% في الدول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا، مقابل 0,8% في الدول متوسطة الدخل الشريحة العليا، فضلاً عن أن نسبة التحويلات من الـ GDP كانت أعلى من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الـ GDP في حالة الدول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، كما يتضح من الشكل رقم (2–12) بملحق 2. كذلك حدثت زيادة في حجم التحويلات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي 2000 و2019 في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا، كما يتضح من الشكلين رقم (2–13) ورقم (2–14) بملحق 2، فضلاً عن أن متوسط حجم التحويلات– مليار $– خلال الفترة (2000–2019) كان أعلى من حجم المساعدات في الدول متوسطة الدخل، وكذلك كان أعلى من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول متوسطة الدخل الشريحة الدنيا، كما يتضح من الشكل رقم (2–15) بملحق 2. كذلك يوجد تفاوت كبير بين الدول محل الدراسة في حجم تحويلات العاملين في الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط التحويلات (% من GDP) خلال الفترة (2000–2019) 30% في طاجكستان، و28% في التانغو، و18,7% في نيبال، و10,5% في الفلبين، لكن يلاحظ على الجانب الأخر أن متوسط التحويلات كان أقل من 1% في معظم الدول مثل مالاوي والكونغو وتنزانيا وتركيا والصين وماليزيا، كما يتضح من الشكل رقم (5)، وكذلك كما يتضح من الجدول رقم (1–1) بملحق 1. وتتصف التحويلات (كنسبة من

GDP) بعدم الاستقرار، حيث تقلبت بشكل كبير خلال الفترة (2004–2019)، كما يتضح من الشكل رقم (6)، وربما نتج ذلك عن الأزمات التي مر بها العالم خلال تلك الفترة مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، وعدم الاستقرار السياسي في عديد من الأماكن في العالم، حيث إن هذا يؤثر على سوق العمل في الخارج وعلى حركة الهجرة، والذي يؤثر بالتبعية على التحويلات.

شكل رقم (5): تحويلات العاملين في الخارج (% من GDP)، عدد من الدول، متوسط للفترة (2019–2000)

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (1–1) بملحق رقم 1.

شكل رقم (6): تحويلات العاملين في الخارج (% من السكان)، عدد من الدول خلال الفترة (2019–2004)

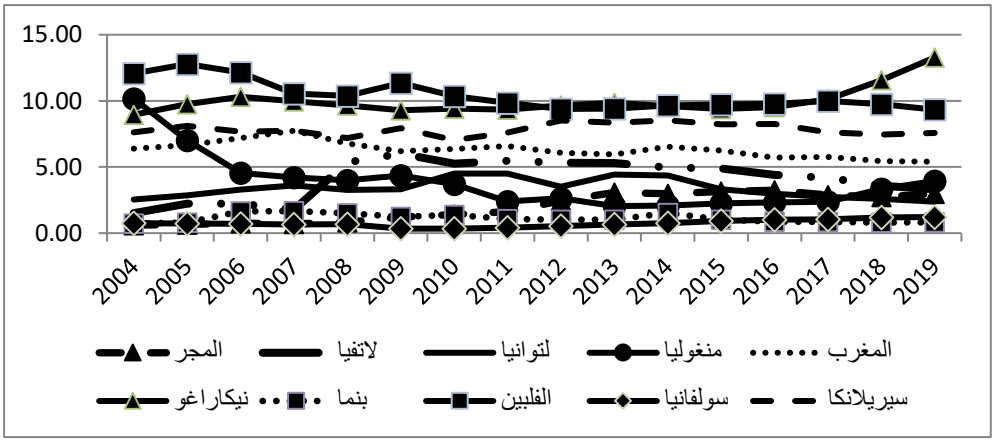

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات البنك الدولي World Development Indicators، متاح من خلال:

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=IND.

5- تقدير أثر النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول وتحويلات العاملين في الخارج على معدل الفقر

5-1: النموذج وطريقة التقدير: وفقاً للهدف من الدراسة وبناءً على الدراسات السابقة يضم نموذج الدراسة المتغيرات التالية (Vanegas, 2014; Akobeng, 2016; Huay & Bani, 2018; Masron & Subramaniam, 2018; Inoue, 2018; Vacaflores, 2018; Acheampong et al., 2021; Taghizadeh-Hesary et al., 2021; Khan et al., 2022):

- **معدل الفقر P:** ويقاس بالنسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وفقاً للحسابات القومية Poverty Headcount Ratio، متوسط للفترة (2000- 2019) وفقا للسنوات المتاحة، ويمثل المتغير التابع في النموذج.
- **معدل النمو الاقتصادي g:** ويقاس بمعدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (أسعار 2015)، متوسط للفترة (2000-2019)، ومن المتوقع أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تخفض معدل الفقر، كما أشرنا سابقاً.
- **عدم العدالة في توزيع الدخول:** وتقاس بمعامل جيني Gin كمتوسط للفترة (2000- 2019) وفقا للسنوات المتاحة. وتتراوح قيمة معامل جيني (Gini index (coefficient ما بين صفر و100%، وكلما زادت قيمة معامل جيني دل ذلك على زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول داخل الدولة، وبالتالي من المتوقع أن زيادة معامل جيني ترفع معدل الفقر، كما أشرنا سابقاً.
- **تحويلات العاملين في الخارج R:** وتقاس بنسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط للفترة (2000-2019)، ومن المتوقع أن يكون لها أثر سلبي على معدل الفقر، حيث إن زيادة التحويلات تخفض معدل الفقر، كما أشرنا سابقاً.
- **التعليم E:** ويقاس بمعدل القيد الإجمالي بمرحلة التعليم الثانوي، متوسط للفترة (2000-2019)، ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار في العنصر البشري من تعليم وتدريب وصحة يساعد الفقراء في حصولهم على فرص عمل أفضل، وبالتالي تقليل معدل الفقر (Huay & Bani, 2018; Wagle & Devkota, 2018).

- **معدل التضخم Infl:** ويقاس بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، متوسط للفترة (2000– 2019)، والزيادة في معدل التضخم مع ثبات العوامل الأخرى تؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يفيد أصحاب الدخول المتغيرة ويضر بأصحاب الدخول الثابتة، وبالتالي يوسع الفجوة بين الدخول ويزيد احتمال الوقوع تحت خط الفقر (Masron & Subramaniam, 2018; Inoue, 2018; Taghizadeh-Hesary et al., 2021).

وقد تم إضافة متغير التعليم ومتغير معدل التضخم كمتغيرات حاكمة في النموذج control variables، لأنها من المتغيرات التي تؤثر في معدل الفقر وفقاً للدراسات السابقة. ولتقدير أثر معدل النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخل وتحويلات العاملين في الخارج على معدل الفقر تم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد على الشكل التالي:

$$P_i = \alpha_0 + \alpha_1 g_i + \alpha_2 Gin_i + \alpha_3 R_i + \alpha_4 E_i + \alpha_5 Infl_i + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تشير P إلى معدل الفقر نسبة من السكان، و g معدل النمو الاقتصادي، و Gin معامل جيني كمقياس لعدم العدالة في توزيع الدخول، وتعبر R عن تحويلات العاملين في الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و E نسبة القيد الإجمالي في التعليم الثانوي، وInfl معدل التضخم. وتشير α_i إلى معلمات النموذج، ويُتوقع أن تكون إشارة α_1 سالبة، حيث كلما زاد معدل النمو الاقتصادي يُتوقع أن يقلل من معدلات الفقر، وأن تكون اشارة α_2 موجبة، حيث كلما زادت قيمة معامل جيني دل ذلك على زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل، وبالتالي تزيد معدلات الفقر، وبالنسبة لإشارة α_3 يُتوقع أن تكون سالبة، حيث كلما زاد حجم التحولات يمكن أن يسهم ذلك في خفض معدل الفقر، ومن المحتمل أن تكون إشارة α_4 سالبة، حيث إن ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من المتوقع أن يقلل من معدلات الفقر، ويُتوقع أن تكون إشارة α_5 موجبة، حيث إن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة معدل الفقر. وتم تقدير معادلة رقم (1) باستخدام بيانات مقطعية مكونة من 73 دولة نامية كمتوسط للفترة (2000–2019)، واعتمدنا في التقدير على طريقة المربعات الصغرى OLS (Gujarati & Porter, 2009).

5–2: مصفوفة الارتباط والخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج: يوضح الجدول رقم (3–1) بملحق 3 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة ويتضح منها أن معدل الفقر يرتبط عكسياً مع معدل النمو الاقتصادي والتعليم ويرتبط طردياً مع معامل جيني كمقياس لعدم العدالة في توزيع

الدخول. كذلك يرتبط معدل الفقر طردياً مع تحويلات العاملين في الخارج لكن قيمة معامل الارتباط كانت منخفضة جداً. كذلك يوضح الجدول رقم (3-2) نتائج التحليل الوصفي للنموذج، حيث كان متوسط معدل الفقر في عينة الدراسة 31%، وبلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 2,9%، ومتوسط معامل جيني 40%، ومتوسط معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي69%، ومتوسط معدل التضخم 7%، وبلغ متوسط نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي 4,8% في عينة الدراسة.

3-5: نتائج تقدير نموذج الدراسة: تم تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS ويوضح الجدول رقم (1) نتائج التقدير والتي تشير إلى:

- وجود تأثير سلبي معنوي لمعدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر، أي أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تخفض معدل الفقر، حيث إن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة يخفض معدل الفقر بمقدار 1,8 نقطة مئوية، وهذا التأثير معنوي إحصائياً عند 5%، وتتفق هذه النتيجة مع عديد من الدراسات السابقة.
- وجود تأثير إيجابي معنوي لمعامل جيني على معدل الفقر، أي أن زيادة معامل جيني ترفع معدل الفقر، حيث إن زيادة معامل جيني بمقدار نقطة مئوية واحدة يرفع معدل الفقر بمقدار 0,35 نقطة مئوية، وهذا التأثير معنوي إحصائياً عند 5%، وتتفق هذه النتيجة مع عديد من الدراسات السابقة.
- أن تحويلات العاملين في الخارج لها تأثير إيجابي على معدل الفقر، أي أن زيادة التحويلات ترفع معدل الفقر، لكن هذا التأثير ليس له معنوية إحصائية، وتختلف هذه النتيجة عن معظم الدراسات السابقة لكنها تتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة Acheampong et al. (2021) عن دول أفريقيا جنوب الصحراء التي خلصت إلى أن التحويلات ترفع معدل الفقر، ودراسة Brown & Jimenez (2008) التي أشارت إلى أن أثر التحويلات على الفقر يكون أكبر في الدول التي لها تاريخ أطول في الهجرة وتعتمد أكثر على التحويلات، ودراسة Kageyama (2008) عن سيريلانكا التي أشارت إلى أن التحويلات تحسن دخول الفقراء في الأجل القصير فقط، وأنه يترتب عليها أثار اجتماعية سلبية.

جدول رقم (1): نتائج تقدير النموذج- طريقة المربعات الصغرى OLS

(المتغير التابع: معدل الفقر P نسبة من السكان)

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة
الحد الثابت C	40,0*** (0,00)
معدل النمو الاقتصادي G (%)	1,8-** (0,02)
معامل جيني Gin (%)	0,35** (0,03)
تحويلات العاملين في الخارج R (%منGDP)	0,27 (0,20)
التعليم E (%)	0,31-*** (0,00)
معدل التضخم infl (%)	0,29* (0,07)
معامل التحديد R^2 معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	**0,57** **0,54**
F- test :	18,06*** (0,00)
D-W	1,65
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: H_0: لا يوجد ارتباط ذاتي F-statistic	0,76 (0,46)
Heteroskedasticity Test: White test H_0: لا يوجد عدم ثبات تباين F-statistic	1,05 (0,42)

- القيمة بين الأقواس تمثل الـ p-value ؛ *** معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 10%.

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9.5، وبيانات جدول رقم (1-1) بملحق 1.

- وجود تأثير سلبي معنوي لمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي على معدل الفقر، أي أن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي تخفض معدل الفقر، حيث إن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي بمقدار نقطة مئوية واحدة يخفض معدل الفقر بمقدار 0,31 نقطة مئوية، وهذا التأثير معنوي إحصائياً عند 1%، وتتفق هذه النتيجة مع عديد من الدراسات السابقة.
- أن معدل التضخم يؤثر إيجابياً على معدل الفقر، حيث إن زيادة معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة ترفع معدل الفقر بمقدار 0,29 نقطة مئوية، وهذا التأثير كان معنوي إحصائياً عند 7%، وتتفق هذه النتيجة مع عديد من الدراسات السابقة.
- أن التفاوت بين الدول في معدل النمو الاقتصادي ومعامل جيني ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ومعدل التضخم يفسر حوالي 54% من الفروق بين الدول في معدل الفقر.

خلاصة ما سبق أن تخفيض معدل الفقر يتطلب زيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض عدم العدالة ورفع مستوى التعليم وخفض معدل التضخم، وأن النمو الاقتصادي هو العامل الأكثر أهمية، حيث إن قيمة المعامل الحدي لمتغير معدل النمو في المعادلة رقم (1) أعلى مقارنة بالمعاملات الأخرى. وهذا يؤكد ما تم الإشارة إليه سلفاً من أن الدول منخفضة الدخل هي الأكثر فقراً، وبالتالي تحتاج تلك الدول إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بها حتى تتخلص من الفقر. أما بالنسبة لأثر التحويلات فوجدت الدراسة أن التحويلات ليس لها أثر معنوي على معدل الفقر وربما يرجع ذلك إلى انخفاض نسبة التحويلات في معظم الدول محل الدراسة، كما يتضح من الجدول رقم (1-1) بملحق 1. ولمعرفة أكثر عن أثر التحويلات على الفقر قمنا بتقدير أثرها على النمو الاقتصادي وعلى عدالة التوزيع في الدخل وعلى الاستثمار في رأس المال البشري، باعتبار أن تأثيرها على تلك المتغيرات يمثل قنوات للتأثير على الفقر، وتوضح الجداول أرقام (2) و(3) و(4) نتائج هذا التقدير، تلك التي تشير إلى:

أ- أن تحويلات العاملين في الخارج لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، لكنه تأثير غير معنوي إحصائياً، كما يتضح من الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): نتائج تقدير أثر تحويلات العاملين في الخارج على النمو الاقتصادي (المتغير التابع: معدل النمو الاقتصادي g)

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة
الحد الثابت C	2,25 (0,13)
معدل النمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي (%)	**0,12 (0,01)
معامل جيني Gin (%)	**0,05- (0,046)
التعليم E (%)	***0,03 (0,00)
تحويلات العاملين في الخارج R (%منGDP)	0,01 (0,86)
معامل التحديد R^2 معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	**0,26** **0,22**
F- test :	***5,71 (0,00)
D-W	2,16
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: H_0: لا يوجد ارتباط ذاتي F-statistic	0,46 (0,63)
Heteroskedasticity Test: White test: H_0:لا يوجد عدم ثبات تباين F-statistic	1,14 (0,34)

- القيمة بين الأقواس تمثل الـ p-value ؛ *** معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%.

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9.5، وبيانات جدول رقم (1-1) بملحق 1.

ب- أن تحويلات العاملين في الخارج لها أثر سلبي على معامل جيني، أي أن تحويلات العاملين في الخارج تساعد في تخفيض عدم العدالة في التوزيع، لكن هذا الأثر كان غير معنوي إحصائياً، كما يتضح من الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج تقدير أثر التحويلات على عدم العدالة في توزيع الدخل

(المتغير التابع: معامل جيني GIN %)

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة
الحد الثابت C	45,00*** (0,00)
معدل النمو الاقتصادي G (%)	1,48-*** (0,00)
تحويلات العاملين في الخارج R (%منGDP)	0,13- (0,37)
معامل التحديد R^2	**0,12**
معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	**0,09**
F- test :	4,77** (0,01)
D-W	1,73
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: H_0: لا يوجد ارتباط ذاتي F-statistic	1,11 (0,33)
Heteroskedasticity Test: White test: H_0:لا يوجد عدم ثبات تباين F-statistic	1,53 (0,19)

- القيمة بين الأقواس تمثل الـ p-value ؛ *** معنوي عند 1%. ** معنوي عند 5%.

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9.5، وبيانات جدول رقم (1-1) بملحق 1.

ج- أن تحويلات العاملين في الخارج لها أثر إيجابي على معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، أي أن زيادة التحويلات ترفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، لكنه أثر غير معنوي إحصائياً، كما يتضح من الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): نتائج تقدير أثر التحويلات على التعليم

(المتغير التابع: معدل الالتحاق في التعليم الثانوي E (%))

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة
الحد الثابت C	***73,71 (0,00)
معدل النمو الاقتصادي G (%)	**4,24 (0,02)
معامل جيني Gin (%)	0,49- (0,20)
تحويلات العاملين في الخارج R (%من GDP)	0,56 (0,26)
معامل التحديد R^2 معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	**0,15** **0,12**
F- test :	**4,21 (0,01)
D-W	1,96
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: H_0: لا يوجد ارتباط ذاتي F-statistic	1,22 (0,30)
Heteroskedasticity Test: White Test H_0: لا يوجد عدم ثبات تباين F-statistic	1,40 0,20

– القيمة بين الأقواس تمثل الـ p–value ؛ *** معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%.

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9.5، وبيانات جدول رقم (1–1) بملحق 1.

ويتضح مما سبق أن تحويلات العاملين في الخارج ليس لها أثر معنوي على معدلات الفقر في الدول النامية محل الدراسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض نسبة تحويلات العاملين في الخارج من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة كما يتضح من الجدول رقم (1–1) بملحق رقم 1. كذلك يتضح من النتائج أيضاً أن المحدد الأساسي للفقر في عينة الدراسة هو النمو الاقتصادي بالإضافة إلى عدم عدالة توزيع الدخل والتعليم والتضخم، فضلاً عن ذلك يساعد النمو الاقتصادي في تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخل، ويرفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي كما يتضح من النتائج بالجدول رقم (3) والجدول رقم (4).

5–4: معايير تقييم جودة النموذج: تشير نتائج التقدير إلى أن النماذج المقدرة لا يوجد بها مشكلات قياسية مثل عدم ثبات التباين والارتباط الذاتي، كما يتضح من الجداول أرقام (1) و(2) و(3) و(4). حيث تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النماذج المقدرة وفقاً لاختبار Serial

Correlation LM Tests، كذلك أسفرت التقديرات عن عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين باستخدام اختبار White test. كذلك تشير نتائج اختبار Jarque–Bera Test إلى أن الحد العشوائي في النماذج المقدرة يتبع التوزيع الطبيعي، كما يتضح من الأشكال أرقام (3–1) و(3–2) و (3–3) و(3–4) بالملحق رقم 3.

6- النتائج والتوصيات

تناول البحث تحليل وقياس تأثير النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخل وتحويلات العاملين في الخارج على معدلات الفقر في الدول النامية، وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على تقدير نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، واستخدمت الدراسة في التقدير بيانات مقطعية لعينة من الدول النامية مكونة من 73 دولة، وكانت البيانات متوسط للفترة (2000–2019).

وخلص البحث إلى النتائج التالية:

- أن النمو الاقتصادي يؤثر سلبياً على معدل الفقر، حيث إن زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار نقطة مئوية واحدة يخفض معدل الفقر بمقدار 1,8 نقطة مئوية.
- أن معامل جيني يؤثر إيجابياً على معدل الفقر، حيث إن زيادة معامل جيني بمقدار نقطة مئوية واحدة يرفع معدل الفقر بمقدار 0,35 نقطة مئوية.
- أن تحويلات العاملين في الخارج ليس لها تأثير معنوي على معدل الفقر.
- أن التعليم له أثر سلبي على معدل الفقر، حيث إن زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي بمقدار نقطة مئوية واحدة يخفض معدل الفقر بمقدار 0,31 نقطة مئوية.
- أن معدل التضخم يؤثر إيجابياً على معدل الفقر، حيث إن زيادة معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة ترفع معدل الفقر بمقدار 0,29 نقطة مئوية.
- أن التفاوت بين الدول في معدل النمو الاقتصادي ومعامل جيني ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ومعدل التضخم يفسر حوالي 54% من الفروق بين الدول في معدل الفقر.

الخلاصة أن التباين في معدلات الفقر بين الدول محل الدراسة يرجع بصفة أساسية إلى التفاوت بينها في معدلات النمو الاقتصادي، ودرجة عدم العدالة في توزيع الدخول، حيث إن معدل الفقر ينخفض كلما زاد معدل النمو الاقتصادي وانخفضت عدم العدالة في توزيع الدخول، وهذا يؤيد عدم خطأ الفرض الأول والثاني من فروض الدراسة. بالإضافة إلى ذلك تشير النتائج إلى أن تحويلات

العاملين في الخارج ليس لها أثر معنوي على الفقر، وهذا يعني عدم صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة.

وبناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة زيادة معدل النمو الاقتصادي لأنه عامل أساسي في علاج الفقر، وحيث إن معظم الفقراء في الدول منخفضة الدخل فلابد من رفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول للتخلص من الفقر.
- يجب تحسين عدالة توزيع الدخول، حيث يساعد ذلك في تخفيض معدل الفقر، كذلك يعظم من دور النمو الاقتصادي في تخفيض معدل الفقر.
- تشجيع الهجرة الخارجية لأن ذلك يمتص البطالة ويرفع الدخول ويساعد في تخفيض الفقر.
- يجب اتخاذ التدابير والسياسات التي تسفر عن زيادة تحويلات العاملين، وتوظيفها في خدمة النمو الاقتصادي والفقراء.
- يجب الاهتمام بالتعليم لأن ذلك يسهم في تحسين فرص الفقراء في المشاركة الاقتصادية والمجتمعية، وبالتالي يساعد في خفض معدل الفقر.
- ضرورة ضبط معدلات التضخم مما يساعد في خفض معدل الفقر.

الدراسات المستقبلية:

تناولت الدراسة الحالية قياس أثر النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول والتحويلات على الفقر في الدول النامية. ويحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر التحويلات على الفقر، وعلى النمو الاقتصادي، وعلى عدالة التوزيع، فضلاً عن دراسة أثر التحويلات على التعليم والصحة. كذلك نحتاج مزيد من الدراسات عن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

1. الباجوري، سمر حسن (2020)، " تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، مج21 ,ع2. 79- 101.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Acheampong, A. O.; Appiah-Otoo, I.; Dzator, j. and Agyemang, K. K. (2021), " Remittances, financial development and poverty reduction in Sub-Saharan Africa: Implications for post-COVID-19 macroeconomic policies", **Journal of Policy Modeling,** Vol. 43, pp. 1365–1387. https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2021.09.005.
2. Adeleye, B. N.; Gershon, O.; Ogundipe, A.; Owolabi, O.; Ogunrinola, I. and Adediran, O. (2020), " Comparative investigation of the growth-poverty-inequality trilemma in Sub-Saharan Africa and Latin American and Caribbean Countries", **Heliyon**, Vol. 6, e05631. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e05631.
3. Akobeng, E. (2016), " Out of inequality and poverty: Evidence for the effectiveness of remittances in Sub-Saharan Africa", **The Quarterly Review of Economics and Finance**, Vol. 60, pp. 207–223.
4. Aslam, A. M. and Sivarajasingham, S. (2023), " Testing cointegration between workers' remittances and human capital formation in Sri Lanka", **Journal of Economic and Administrative Sciences**, Vol. 39, No. 3, pp. 687-708.
5. Balasubramanian, P.; Burchi, F. and Malerba, D. (2023), " Does economic growth reduce multidimensional poverty? Evidence from low- and middle-income countries", **World Development,** Vol. 161, PP. 1-13.
6. Berloffa, G. and Giunti, S. (2019), " Remittances and healthcare expenditure: Human capital investment or responses to shocks? Evidence from Peru", **Review Development Economics**, Vol. 23, pp.1540–1561, wileyonlinelibrary.com/journal/rode. DOI: 10.1111/rode.12599.
7. Bouoiyour, J. and Miftah, A. (2016), " The impact of remittances on children's human capital accumulation: evidence from Morocco", **Journal of International Development**, Vol. 28, pp. 266–280, Published online 11 September 2015 in Wiley Online Library (wileyonlinelibrary.com) DOI: 10.1002/jid.3147.
8. Brown, R. P. C. and Jimenez, E. (2008), " Estimating the Net Effects of Migration and Remittances on Poverty and Inequality: Comparison of Fiji and Tonga", **Journal of International Development**, Vol. 20, pp. 547–571.
9. Chhibber, A. and Nayyar, G. (2008), " Pro-poor growth: explaining the cross-country variation in the growth elasticity of poverty", International Journal of Development Issues, Vol. 7, No. 2, pp. 160-176.
10. Dubey, A. and Tiwari, S. (2018), " Economic Growth and Urban Poverty in India", **Environment and Urbanization Asia**, Vol. 9, No.1, pp. 18–36.

11. Gujarati, D. N. and Porter, D. C. (2009), **Basic Econometrics,** Fifth Edition, The McGraw-Hill Companies, New York**.**
12. Hines, A. L. and Simpson, N. B. (2019), " Migration, remittances and human capital investment in Kenya", **Economic Notes**, Vol. 48, Pp. 1-18, https://doi.org/10.1111/ecno.12142.
13. Huay, C. S. and Bani, Y. (2018), "Remittances, poverty and human capital: evidence from developing countries", **International Journal of Social Economics**, Vol. 45, No. 8, pp. 1227-1235.
14. Ianchovichina, E. and Lundstrom, S. (2009), **Inclusive Growth Analytics Framework and Application,** Policy Research Working Paper, No. 4851, The World Bank, March 2009.
15. Inoue, T. (2018), " Financial development, remittances, and poverty reduction: Empirical evidence from a macroeconomic viewpoint", **Journal of Economics and Business**, Vol. 96, pp. 59–68.
16. Kageyama, A. (2008), " Extent of Poverty Alleviation by Migrant Remittances in Sri Lanka", **South Asia Research**, Vol. 28, No. 1, pp. 89–108.
17. Khan, I. (2023), " Analyzing the impact of positive and negative remittance inflow shocks on economic growth of India", **Journal of Economic Studies**, Emerald Publishing Limited 0144-3585, https://www.emerald.com/insight/0144-3585.htm.
18. Khan, R.; Zeeshan; Haque, M. I.; Gupta, N.; Tausif, M. R. and Kaushik, I. (2022), " How foreign aid and remittances affect poverty in MENA countries?", **PLOS ONE**, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0261510., January 19, 2022.
19. Kóczán, Z. and Loyola, F. (2021), " How do migration and remittances affect inequality? A case study of Mexico", **Journal of International Development**, Vol. 33, pp. 360–381.
20. Kouadio, H. K. and Gakpa, L.-L. (2022)," Do economic growth and institutional quality reduce poverty and inequality in West Africa? ", **Journal of Policy Modeling**, Vol. 44, pp. 41–63.
21. Kuznets, S. (1955), "Economic Growth and Income Inequality", **American Economic Review**, vol. XLV, No. 1,pp. 1-30. https://assets.aeaweb.org/assets/production/journals/aer/top20/45.1.1-28.pdf.
22. Lee, N. and Sissons, P. (2016), " Inclusive growth? The relationship between economic growth and poverty in British cities", **Environment and Planning A**, Vol. 48, No, 11, pp. 2317–2339.
23. Liu, Y.; Amin, A.; Rasool, S. F. and Zaman, Q. U. (2020), " The Role of Agriculture and Foreign Remittances in Mitigating Rural Poverty: Empirical Evidence from Pakistan", **Risk Management and Healthcare Policy**, Vol. 13, pp. 13–26.
24. Mansour, W.; Chaaban, J. and Litchfield, J. (2011), " The Impact of Migrant Remittances on School Attendance and Education Attainment: Evidence from Jordan", **International Migration Review**, Vol. 45, No. 4, pp. 812–851.
25. Masron, T. A. and Subramaniam, Y. (2018), " Remittance and poverty in developing countries", **International Journal of Development Issues**, Vol. 17, No. 3, pp. 305-325.
26. Meyer, D. and Shera, A. (2017), " The impact of remittances on economic growth: An econometric model", **EconomiA**, Vol. 18, pp. 147–155.

27. Mohammed, U. (2022), " Remittances, institutions and human development in Sub-Saharan Africa", **Journal of Economics and Development**, Vol. 24, No. 2, pp. 142-157.
28. Ncube, M.; Anyanwu, J. C. and Hausken, K. (2014), " Inequality, Economic Growth and Poverty in the Middle East and North Africa (MENA)", **African Development Review**, Vol. 26, No. 3, pp. 435–453.
29. Oxford Poverty and Human Development Initiative (2018), **Global Multidimensional Poverty Index 2018: The Most Detailed Picture To Date of the World's Poorest People,** University of Oxford, UK.
30. Perera, L.D.H. and Lee, G.H.Y. (2013), " Have economic growth and institutional quality contributed to poverty and inequality reduction in Asia?", **Journal of Asian Economics**, Vol. 27, pp. 71–86.
31. Pfau, W. D. and Giang, L. T. (2010), " Determinants and impacts of international remittances on household welfare in Vietnam", International Social Science Journal, Vol. 60, Issue 197-198, pp. 431-443, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1468-2451.2010.01733.x.
32. Pogge, T. (2023), " Poverty", In Sellers, M. and Kirste, S. (eds.), **Encyclopedia of the Philosophy of Law and Social Philosophy**, Springer Nature B.V. 2023 https://doi.org/10.1007/978-94-007-6730-0_1077-1.
33. Siwar, C., Idris, N. D. M. and Hussien, M. I. (2020), " Pro-poor Growth Policies for Poverty Alleviation", In Filho, W. L. et al. (eds.), **Reduced Inequalities, Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals**, Springer Nature Switzerland AG 2020, https://doi.org/10.1007/978-3-319-71060-0_12-1.
34. Taghizadeh-Hesary, F.; Yoshino, N. and Otsuka, M. (2021), "Role of International Remittances as an Economic Instrument for Poverty Eradication in Line with Sustainable Development Goals", In Quah, E. and Schubert, R. (eds.), **Sustainability and Environmental Decision Making, Sustainable Development**, Springer Nature Singapore Pte Ltd. 2021, https://doi.org/10.1007/978-981-15-9287-4_7.
35. UNDP, **Human Development Report**, 1997.
36. United Nations, **The Millennium Development Goals Report 2015**, New York.
37. United Nations, **The 2030 Agenda and the Sustainable Development Goals: An opportunity for Latin America and the Caribbean** (LC/G.2681-P/Rev.3), Santiago, 2018.
38. Vacaflores, D. E. (2018), " Are remittances helping lower poverty and inequality levels in Latin America?", **The Quarterly Review of Economics and Finance,** Vol. 68, pp. 254–265.
39. Vanegas, M. (2014), "The triangle of poverty, economic growth, and inequality in Central America: does tourism matter?", **Worldwide Hospitality and Tourism Themes**, Vol. 6, No. 3, pp. 277-292.
40. Wagle, U. R. and Devkota, S. (2018), " The impact of foreign remittances on poverty in Nepal: A panel study of household survey data, 1996–2011", **World Development**, Vol. 110, pp. 38–50.
41. Zaman, S.; Wang, Z. and Zaman, Q. (2021), " Exploring the relationship between remittances received, education expenditures, energy use, income, poverty, and economic growth: fresh empirical evidence in the context of selected remittances receiving countries", **Environmental Science and Pollution Research**, Vol. 28, pp. 17865–17877.

ملحق رقم (1)

جدول رقم (1-1): بيانات الدراسة، متوسط للفترة (2000-2019)، نسب مئوية

معدل النمو في رأس المال K	تحويلات العاملين في الخارج R	معدل التضخم NFL	التعليم E	معامل جيني GIN	معدل النمو الاقتصادي G	معدل الفقر P	الدولة	
5.75	13.34	2.40	85.93	31.57	4.69	20.31	Albania	1
13.98	2.67	6.24	94.62	28.35	7.54	16.02	Azerbaijan	2
8.48	7.02	6.34	55.98	32.77	4.67	36.17	Bangladesh	3
8.58	1.28	28.54	106.60	27.56	4.87	12.28	Belarus	4
8.71	1.86	2.24	40.63	41.90	1.46	37.25	Benin	5
8.72	0.91	5.24	64.32	38.8	5.52	18.77	Bhutan	6
17.49	0.40	6.78	82.39	59.5	1.53	24.95	Botswana	7
5.47	3.97	4.19	94.00	37.17	4.35	22.94	Bulgaria	8
9.01	1.09	9.04	27.27	36.00	-0.80	66.00	Burundi	9
5.67	0.60	2.21	39.66	43.83	1.29	39.2	Cameroon	10
6.77	0.01	3.16	94.18	47.39	2.62	22.83	Chile	11
11.98	0.19	2.23	71.80	40.46	8.38	12.61	China	12
16.99	1.88	60.67	42.20	42.15	1.44	66.60	Congo, Dem. Rep.	13
6.68	0.23	2.49	43.75	48.09	-0.52	45.80	Congo, Rep.	14
3.42	1.40	7.02	101.28	48.91	2.66	21.45	Costa Rica	15
24.41	0.74	2.13	46.75	40.8	1.04	41.95	Cote d'Ivoire	16
3.79	4.54	2.11	95.69	31.35	2.63	19.65	Croatia	17
3.89	1.52	1.63	97.06	32.47	1.49	15.38	Cyprus	18
5.18	7.89	8.27	76.65	47.75	3.62	23.13	Dominican Republic	19
6.51	4.23	10.19	82.24	48.91	1.64	34.42	Ecuador	20
6.09	5.66	10.03	80.99	30.94	2.26	30.15	Egypt, Arab Rep.	21
7.52	1.55	3.32	105.03	32.64	4.25	19.71	Estonia	22
1.40	2.57	6.82	60.85	53.06	2.29	63.63	Eswatini	23
17.21	1.17	11.91	27.68	32.66	5.92	30.60	Ethiopia	24
7.66	8.43	6.39	50.42	42.26	0.21	48.35	Gambia, The	25
7.27	9.21	4.80	97.15	37.84	5.98	29.46	Georgia	26
3.83	2.84	16.61	52.40	42.90	3.46	26.50	Ghana	27
1.82	10.21	5.53	46.83	52.36	1.51	55.43	Guatemala	28
7.67	5.68	2.30	28.08	40.36	0.78	53.70	Guinea-Bissau	29
3.64	16.21	6.44	58.78	53.23	1.87	49.85	Honduras	30
2.41	1.69	4.30	99.35	29.87	2.91	13.58	Hungary	31
4.11	0.75	4.68	112.19	27.80	1.78	9.38	Iceland	32
8.28	3.17	6.16	61.80	35.15	4.95	29.63	India	33
18.11	1.01	6.59	72.40	36.55	3.97	14.10	Indonesia	34
-0.79	15.13	8.64	86.71	46.90	0.40	16.38	Jamaica	35
8.02	2.01	8.99	46.80	43.65	1.57	41.45	Kenya	36
10.10	19.95	7.02	89.10	30.08	2.96	31.42	Kyrgyz Republic	37
6.62	3.73	3.66	103.98	35.75	4.95	21.89	Latvia	38
6.68	2.83	2.43	105.38	35.79	5.42	20.63	Lithuania	39
11.02	2.21	8.93	33.12	43.07	0.21	73.20	Madagascar	40

	الدولة	معدل الفقر P	معدل النمو الاقتصادي G	معامل جيني GIN	التعليم E	معدل التضخم NFL	تحويلات العاملين في الخارج R	معدل النمو في رأس المال K
41	Malawi	51.32	1.54	42.15	34.48	15.33	0.49	--
42	Malaysia	7.20	3.07	43.45	80.68	2.16	0.52	6.28
43	Mali	45.28	1.59	36.97	34.46	1.79	4.67	7.50
44	Malta	15.76	3.56	29.22	97.22	1.96	2.18	5.71
45	Mauritania	33.05	1.15	36.87	25.85	4.97	0.18	13.99
46	Mongolia	29.91	5.40	33.31	83.63	8.78	3.67	11.90
47	Montenegro	16.68	3.00	38.60	93.67	2.56	8.76	11.11
48	Morocco	9.66	3.60	40.26	58.45	1.52	6.29	5.87
49	Mozambique	51.63	3.60	48.86	21.08	8.15	1.04	8.93
50	Namibia	27.93	2.12	61.13	63.21	5.61	0.40	5.32
51	Nepal	28.05	3.61	38.30	56.15	6.45	18.69	11.55
52	Nicaragua	38.22	1.77	47.95	65.41	6.97	9.38	0.51
53	Pakistan	39.92	2.22	29.94	34.41	7.75	4.95	3.59
54	Panama	28.78	4.00	52.61	71.05	2.41	1.00	--
55	Paraguay	37.41	2.00	50.60	66.86	6.22	1.65	4.14
56	Peru	36.12	3.61	46.90	91.91	2.71	1.60	7.04
57	Philippines	25.17	3.54	45.88	83.10	3.83	10.45	8.42
58	Rwanda	38.65	5.23	47.30	27.72	6.33	1.22	12.36
59	Senegal	50.06	1.44	39.70	33.19	1.57	7.71	9.26
60	Serbia	17.56	4.03	38.11	92.05	15.25	7.30	13.51
61	Sierra Leone	59.60	2.91	36.63	38.42	9.59	1.55	16.17
62	Slovak Republic	12.11	3.76	26.08	90.92	3.51	1.67	3.92
63	Slovenia	12.93	2.21	24.83	104.51	3.06	0.77	1.45
64	South Africa	55.08	1.52	62.40	93.71	5.29	0.22	3.96
65	Sri Lanka	27.01	4.36	38.61	98.68	7.94	7.76	7.13
66	Tajikistan	38.38	5.50	32.66	81.62	11.18	30.19	5.69
67	Tanzania	30.20	3.29	38.97	29.29	7.00	0.48	11.27
68	Thailand	16.77	3.28	38.84	90.32	2.01	1.19	--
69	Tonga	19.35	1.45	36.23	103.51	5.48	28.43	-0.29
70	Tunisia	21.05	2.06	36.77	85.83	3.93	4.43	4.04
71	Turkiye	15.58	3.48	40.77	91.08	16.30	0.37	--
72	Uganda	25.96	3.03	43.13	22.00	6.37	3.93	7.47
73	Zimbabwe	30.85	-0.85	45.93	46.53	27.44	7.30	7.07

- P معدل الفقر ويمثل نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني poverty headcount ratio، نسبة مئوية، متوسط للفترة (2000- 2019) وفقا للسنوات المتاحة.
- G معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (أسعار 2015) نسبة مئوية.
- GIN معامل جيني Gini Index، تقديرات البنك الدولي، نسبة مئوية، متوسط للفترة (2000- 2019) وفقا للسنوات المتاحة.
- E معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي، نسبة مئوية.
- INFl معدل التضخم السنوي (%)، ويمثل معدل النمو السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- K معدل النمو في التكوين الرأسمالي الإجمالي Gross Capital Formation.
- R تحويلات العاملين في الخارج، نسبة من GDP.

المصدر: - قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=IND

ملحق رقم (2)

شكل رقم (2- 1): معدل الفقر المدقع (% من السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 $ لليوم، PPP)، متوسط للفترة (2009-2019)

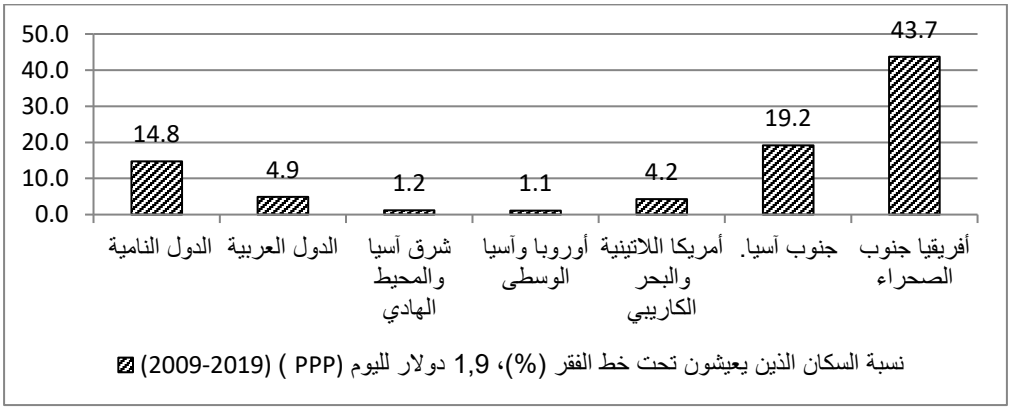

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البيانات المتاحة من: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2021 / 2022**، الجدول رقم 6، ص 297.

شكل رقم (2- 2): دليل الفقر متعدد الأبعاد، متوسط للفترة (2009-2020)

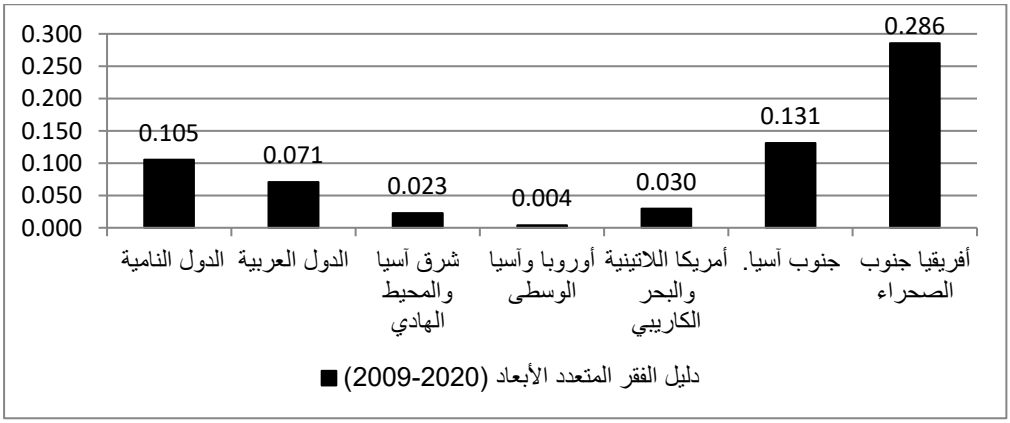

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البيانات المتاحة من: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2021 / 2022**، الجدول رقم 6، ص 297.

شكل رقم (2- 3): نسبة السكان المعرضون للفقر متعدد الأبعاد

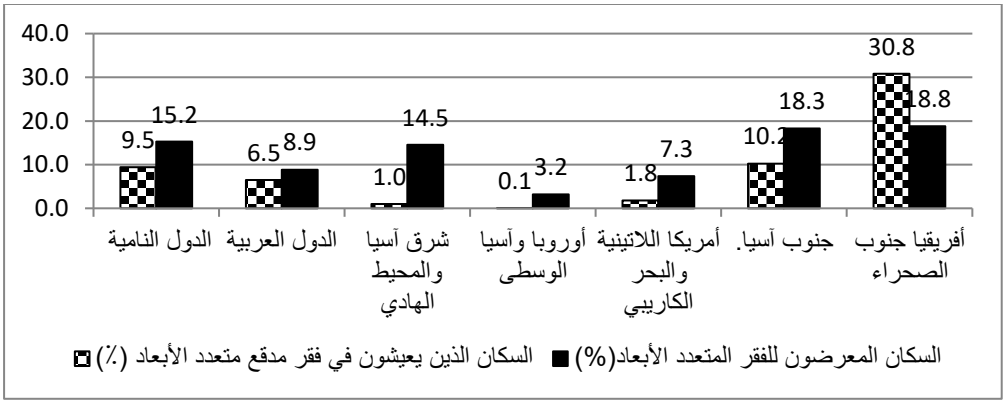

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البيانات المتاحة من: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2021 / 2022**، الجدول رقم 6، ص 297.

شكل رقم (2- 4): المساهمة النسبية للصحة والتعليم ومستوى المعيشة في الفقر متعدد الأبعاد

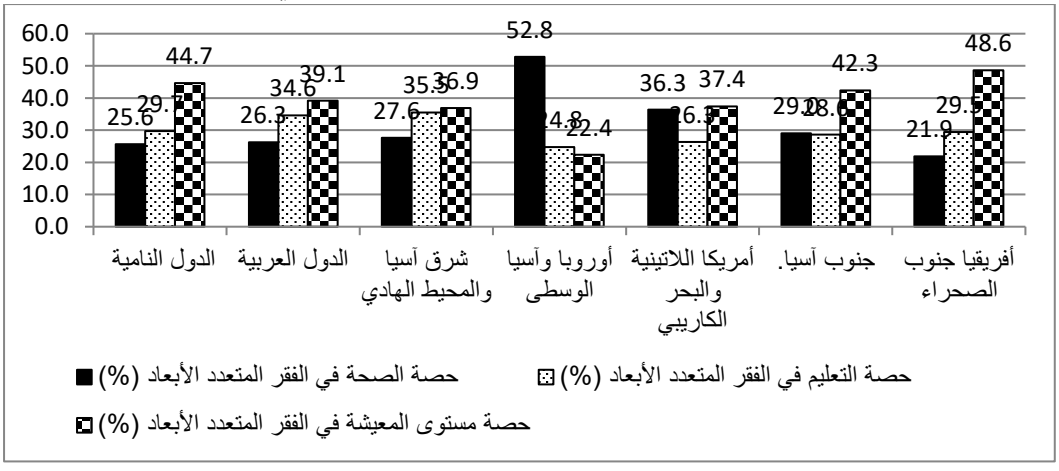

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام البيانات المتاحة من: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية 2021 / 2022**، الجدول رقم 6، ص 297.

شكل رقم (2- 5): معدل الفقر عند 2,15 $ (% من السكان)

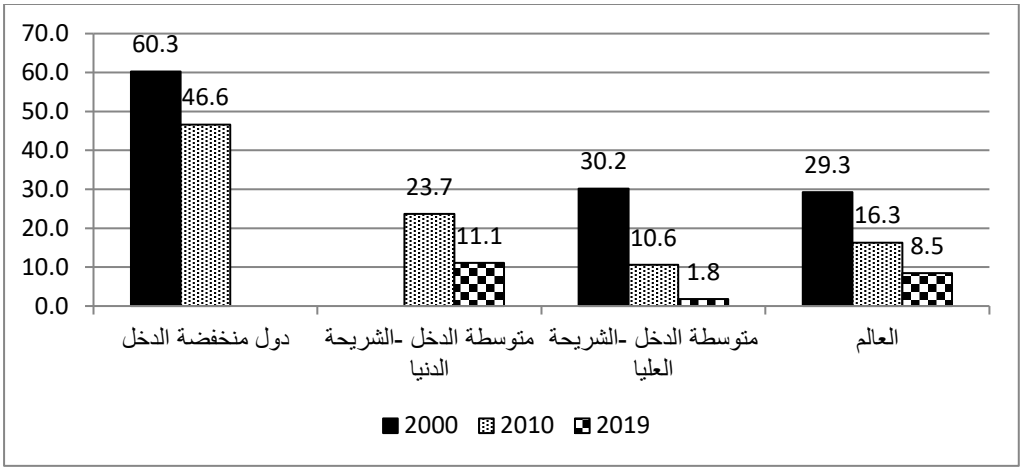

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

.https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2- 6): معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات (لكل ألف مولود حي)

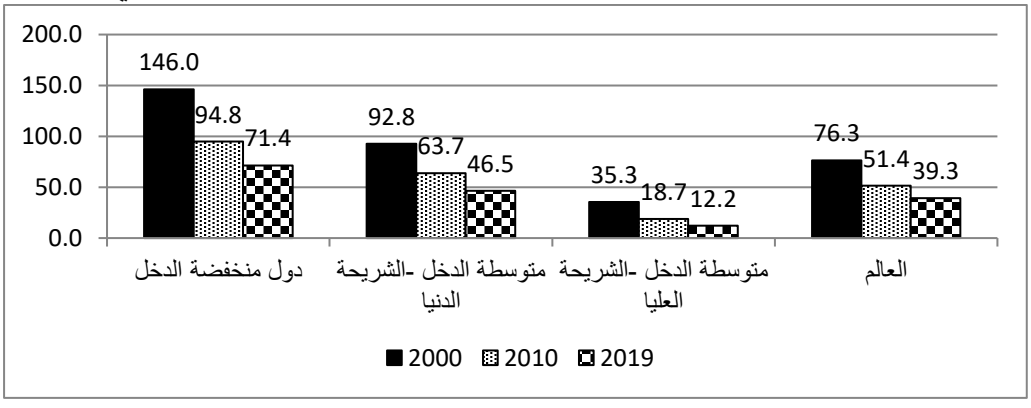

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

.https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2- 7): العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (سنوات)

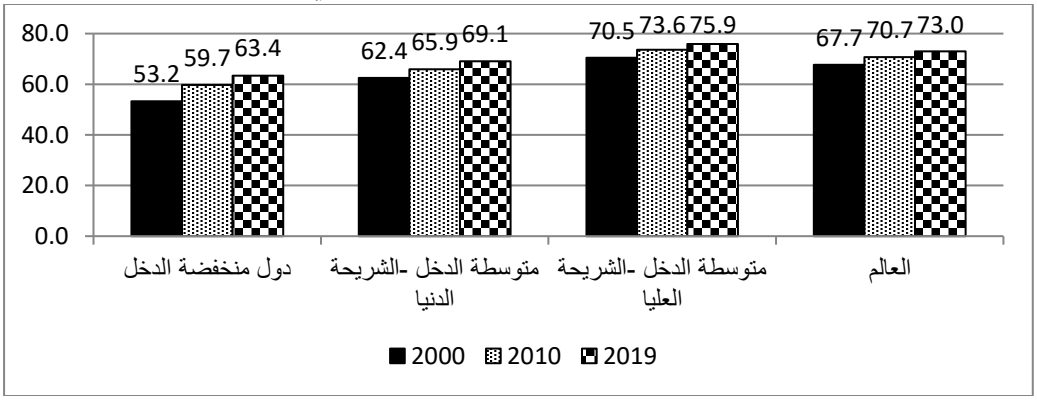

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

.https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2- 8): معدل القراءة والكتابة، إجمالي البالغين (15 سنة فأعلى)

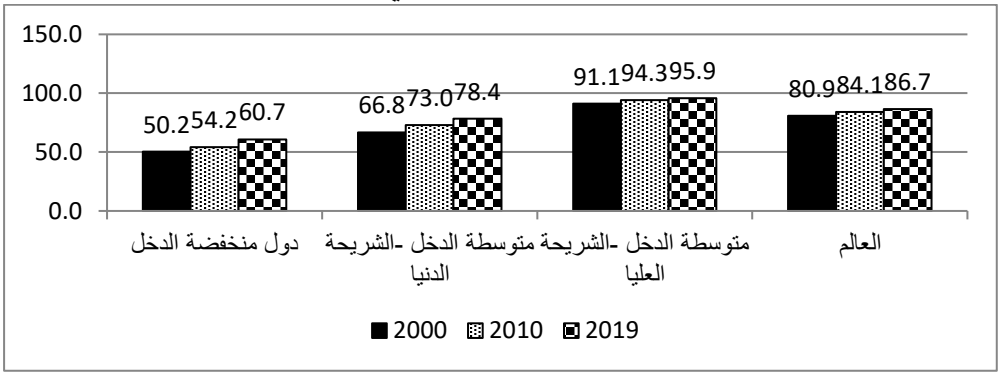

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

.https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2- 9): معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (% من الإجمالي)

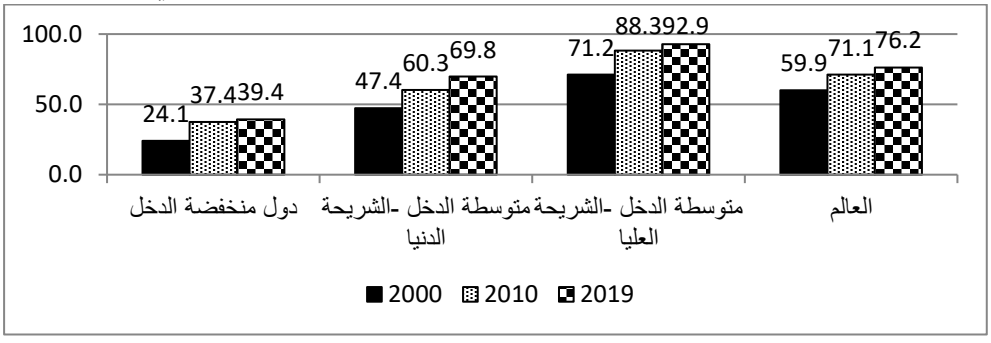

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

.https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2-10): معدل الفقر ومؤشرات التعليم والصحة، متوسط للفترة (2000-2019)

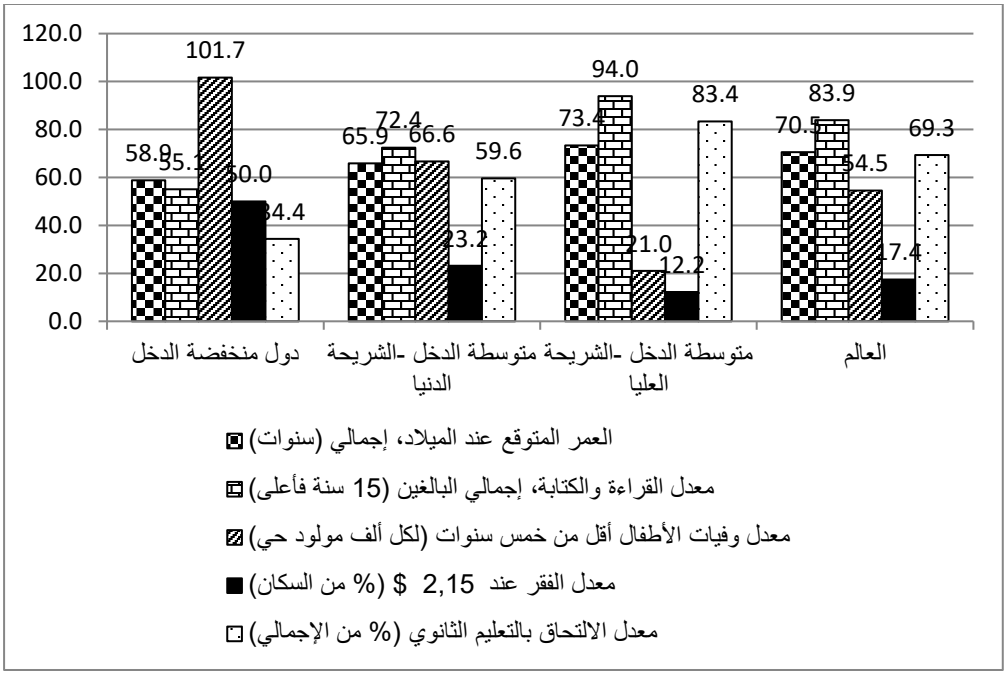

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:
.https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2- 11): معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من GDP (%)

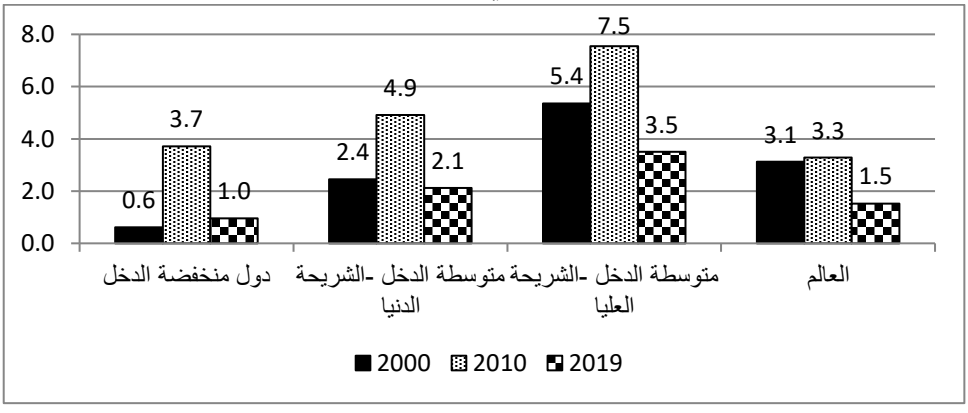

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:
.https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2-12): معدل النمو الاقتصادي وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي، متوسط للفترة (2000-2019)

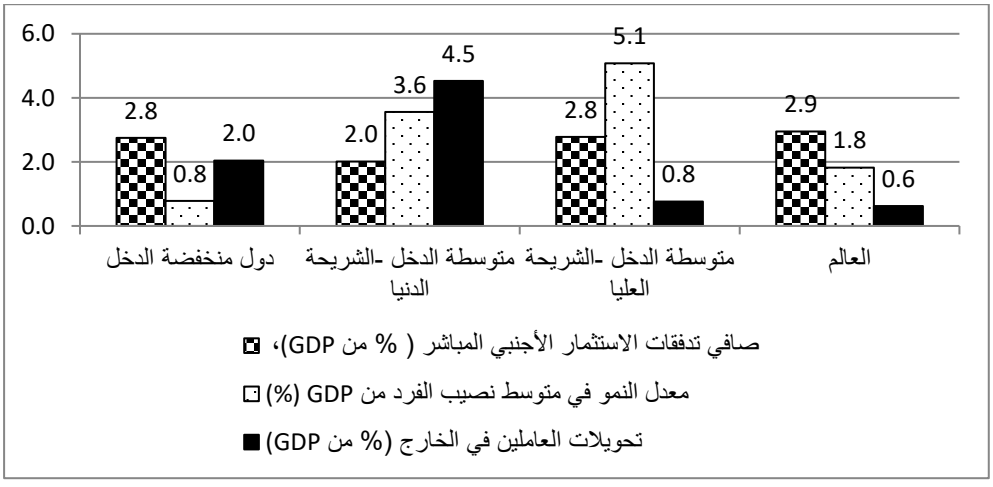

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?

شكل رقم (2-13): تحويلات العاملين في الخارج (% من GDP)، سنوات 2000 و2010 و2019

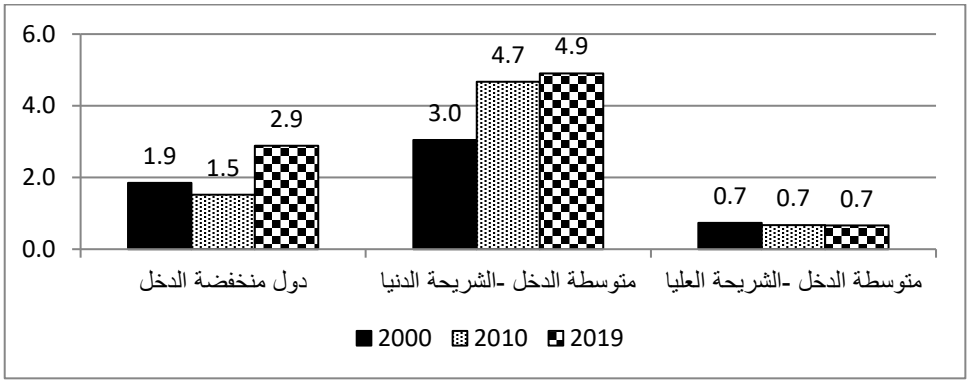

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?.

شكل رقم (2-14): تحويلات العاملين في الخارج (مليار دولار أمريكي)، سنوات 2000 و2010 و2019

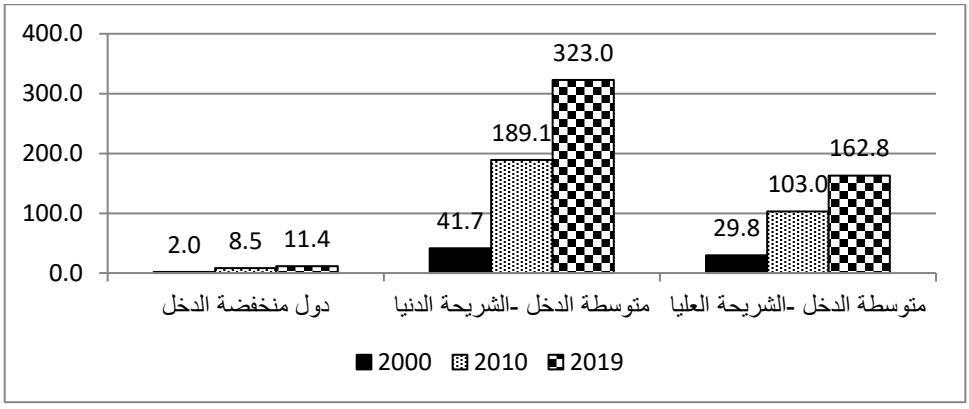

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?.

شكل رقم (2-15): التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات (مليار $ أمريكي)، متوسط للفترة (2000-2019)

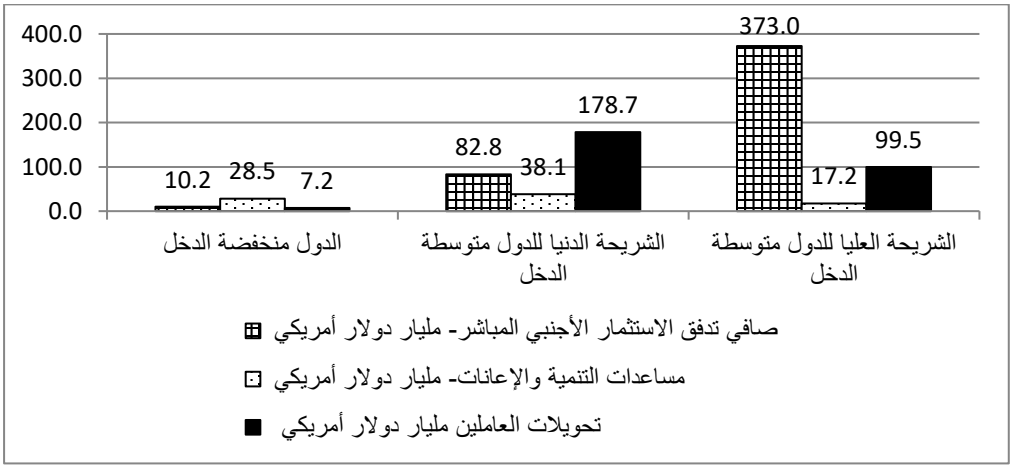

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

https://databank.worldbank.org/data/reports.aspX?.

ملحق رقم 3

جدول رقم (3-1): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	P	G	GIN	E	INFL	R
P	1					
G	-0.47	1				
GIN	0.39	-0.33	1			
E	-0.67	0.34	-0.26	1		
INFL	0.25	-0.10	0.02	-0.14	1	
R	0.002	0.01	-0.10	0.15	-0.01	1

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم (1-1) بملحق 1، وبرنامج E-views 9.5.

جدول رقم (3-2): التحليل الإحصائي الوصفي لبيانات العينة

	P	G	GIN	E	INFL	R	K
Mean	31.09	2.93	40.25	69.22	7.26	4.83	7.75
Median	28.78	2.91	38.97	72.40	6.16	2.21	7.07
Maximum	73.20	8.38	62.40	112.19	60.67	30.19	24.41
Minimum	7.20	-0.85	24.83	21.08	1.52	0.01	-0.79
Std. Dev.	15.54	1.82	8.22	26.85	8.11	6.09	4.71
Skewness	0.73	0.38	0.47	-0.25	4.44	2.31	0.96
Kurtosis	2.82	3.26	2.99	1.69	27.70	8.79	4.36
Jarque-Bera	6.58	2.03	2.78	6.03	2096.48	167.0858	16.13
Probability	0.03	0.36	0.24	0.04	0.00	0.00	0.00
Observations	73	73	73	73	73	73	69

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم (1-1) بملحق 1، وبرنامج E-views 9.5.

شكل رقم (3-1): اختبار المعيارية في حالة نموذج الفقر

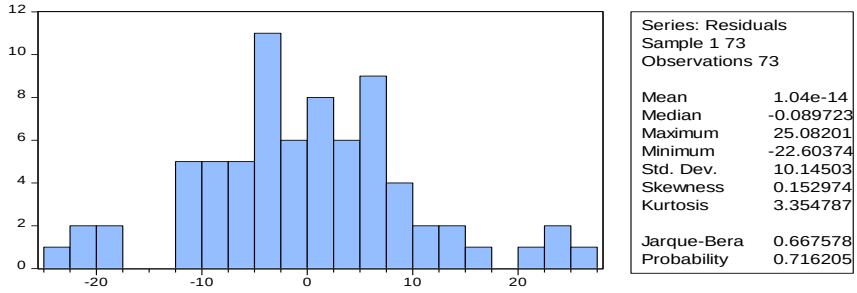

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم (1-1) بملحق 1، وبرنامج E-views 9.5.

شكل رقم (3-2): اختبار المعيارية في حالة نموذج النمو الاقتصادي

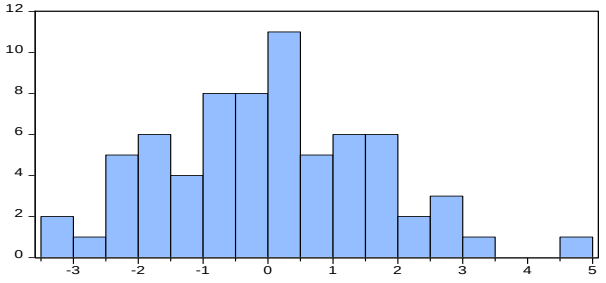

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم (1-1) بملحق 1، وبرنامج E-views 9.5.

شكل رقم (3-3): اختبار المعيارية في حالة نموذج معامل جيني

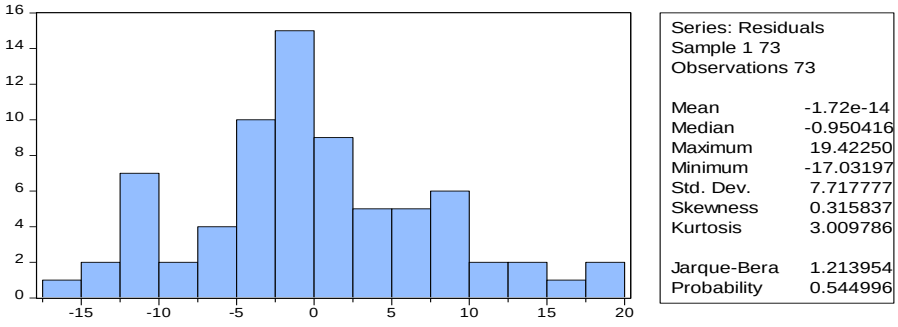

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم (1-1) بملحق 1، وبرنامج E-views 9.5.

شكل رقم (3-4): اختبار المعيارية في حالة نموذج التعليم

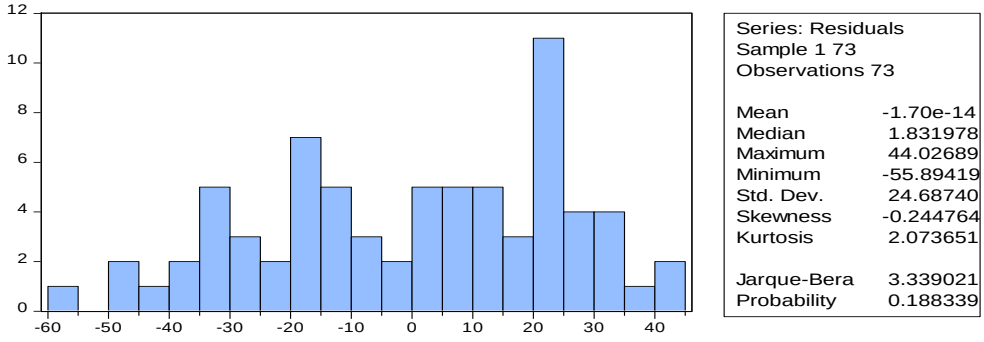

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام بيانات الجدول رقم (1-1) بملحق 1، وبرنامج E-views 9.5.